جرائم الاختطاف فى المجتمع المصرى
تحليـــل مضمـــون ودراســـة ميدانيـــة

عبد المعبود عبد الرسول*
خلف عبد السلام**

تهدف الدراسة إلى عرض وتحليل جرائم اختطاف الأفراد فى المجتمع المصرى لمدة عامين متتاليين فى ٢٠١٢، ٢٠١٣ وتفسيرها اجتماعيًا خاصة بعد تفاقم الأوضاع الاجتماعية والأمنية بعد ثورة ٢٥ يناير، واعتمدت على المنهج المقارن وطريقة تحليل المضمون لجرائم الاختطاف المنتشرة فى صحيفة الأهرام المصرية فى الفترة المحددة، وكان عددها ٨١ جريمة اختطاف عام ٢٠١٢ مقابل ١٤٣ جريمة عام ٢٠١٣، كما تمت مقابلة بعض المختطفين وأسرهم بمحافظة الإسماعيلية.

وكانت أهم نتائجها ارتفاع جرائم الاختطاف للأفراد طلبًا للفدية، وتمت معظم الجرائم فى العاصمة والمدن الكبرى، وتباينت السياقات الاجتماعية للاختطاف، وكان العاطلون هم الأكثر إقدامًا على تنفيذ جرائم الاختطاف وغيرها من النتائج الأخرى للدراسة.

مقدمـــة

يحتدم الحوار الفكرى والجدل الأكاديمى والمجتمعى بشأن قوة وتشخيص العلاقة بين الأمن والتنمية بصفة عامة، والأمن الإنسانى والتنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة، حيث تبدو هذه العلاقة مركبة، فلا غنى لأحدهما عن الآخر، لأن تحقيق أحدهما يساعد فى إثبات الآخر، أى أن التنمية لا تتحقق فى غياب الآمن[1]، كما أن إخفاق جهود التنمية يُهدد الأمن العام والسلم الاجتماعى،

---

* مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.
** مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.

المجلة الجنائية القومية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثانى، يوليو ٢٠١٥.

ويتفق هذا مع تأكيدات بعض الساسة والأكاديميين وغيرهم، خاصة بعد ما تناقل الكثير منهم ما أشار إليه "**روبرت ماكنمارا**" بأن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، وهو ما يؤكد على أن تحقيق الأمن يرتبط بكفاءة خطط وبرامج التنمية فى إشباع حاجات الناس الاجتماعية والاقتصادية... الخ، وتحقيق الشعور بالعدالة والمساواة والحرية لديهم(٢). والخلاصة أن هناك صلة وثيقة بين الأمن والتنمية. فالتنمية والأمن مشروعان لا يفترقان، ولذلك فإن أهم الضمانات الأساسية لنجاح عمليات التنمية هى تحقيق التوازن بين التنمية والأمن.

وهو ما أشارت إليه التقارير التنموية، وأهمها تقرير التنمية البشرية العالمى منذ ١٩٩٤ ودعوة المفكر "محبوب الحق" لتحقيق وتغليب أمن الإنسان وتحرره من كافة التهديدات الممتدة وواسعة النطاق، والتى تتعرض لها حياته وحريته، حيث تصل درجة الخطورة فى هذه التهديدات إلى ما يلى:

١ - **الشدة:** حيث تشتد الانتهاكات والجرائم ومنها الاختطاف.

٢ - **المدى:** فهى تشمل الجميع كبارًا وصغارًا، ذكورًا وإناثًا، أغنياء وفقراء، حكامًا ومحكومين وغيرهم.

٣ - اتساع نطاق التهديد بالقتل والحرمان، بل واستثمار الضحايا كسلع تجارية (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا)، بل تفاقم الأمر ليكون هناك ما يسمى بـ "صناعة الاختطاف، طبقًا لما جاء فى تقرير لجنة المراجعة بالأمم المتحدة سنة ٢٠٠٣ لحوادث الاختطاف، والتى كان من ضحاياها بعض أعضاء اللجنة فى جورجيا والعراق حينذاك(٣).

وبتدافع الأحداث المتتالية والدامية لجرائم الاختطاف عالميًا ومحليًا، خاصة بعد ثورات الربيع العربى، وإدراك الاحتجاج الملح إلى تناول هذه الجرائم (الاختطاف) فى المجتمع المصرى مؤخرًا، بالدراسة العلمية والتحليل الاجتماعى والميدانى المتعمق لمعرفة حجمها وأسبابها والسياقات الاجتماعية التى تتم فيها هذه الجرائم وخصائص الخاطفين والمخطوفين والأدوات المستخدمة فى ارتكاب جرائم الاختطاف، والمصير النهائى للمخطوفين. ومن ثم تحاول هذه الدراسة التركيز على سوسيولوجية جرائم الاختطاف نظرًا لانصراف كثير من الدراسات السابقة بهذه الجرائم إلى الاهتمام بالأبعاد القانونية والفقهية والاقتصادية وندرة اهتمام بحوث علم الاجتماع بها.

أولًا: مشكلة الدراسة ومبرراتها

يُبرهن الواقع الاجتماعى اليوم ومنذ سنوات على تزايد معدلات العنف والاختطاف، حيث ارتفعت معدلات الجريمة عن ذي قبل وتنوعت أنماطها وأسبابها، خاصة بعدما تفاقمت الأحداث السياسية عالميًا وعربيًا، والتى مهدت الطريق للانقسام السياسي العميق، والدولة الغائبة والهشة وأصبح هناك انعدام وانفلات أمنى خطير(٤).

مما يُدلل على أهمية دراسة ظاهرة اختطاف الأشخاص من وجهة نظر علم الاجتماع أن الإحصاءات المتعلقة بهذه الظاهرة تتزايد باستمرار، فنجد على سبيل المثال منظمة "ريد 24 24 Red" – وهي متخصصة فى الأمن العالمي – أشارت فى تقريرها سنة ٢٠١١ إلى أن هذا العام شهد عددًا كبيرًا من حوادث الاختطاف طلبًا للفدية بلغت ٣٠٠٠٠ ألف حادثة، مع الإشارة إلى

أنه وفقًا للتقديرات العالمية تحدث ما بين (١٠٠٠ - ١٥٠٠) عملية اختطاف فى العام الواحد معظمها فى شبه قارة أمريكا اللاتينية خاصة فى البرازيل وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، وهناك بعض البلدان الآسيوية مثل أفغانستان وباكستان، والعراق وفى إفريقيا مثل نيجيريا وأريتريا وليبيا ومصر حتى أصبحت عمليات الاختطاف تمثل تهديدًا حقيقيًا ومتناميًا لحياة الأفراد فى هذه الدول، بل يؤثر بالسلب على جهود التنمية فيها(٥).

تشير قاعدة البيانات العالمية للإرهاب إلى أنه خلال الفترة من (١٩٧٠ - ٢٠١٠) لم تكن حوادث الاختطاف تتعلق بطلب الفدية بأكثر من (١٦.٦٪) ولكن سرعان ما زادت حالات الاختطاف طلبًا للفدية، بل أصبحت تجارة مربحة للتنظيمات الإرهابية والإجرامية، فوفقًا لبعض الإحصاءات فإن إجمالي الدخل السنوي لعمليات الاختطاف طلبًا للفدية يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار ففي بريطانيا وويلز سجلت أرقام الفدية أكثر من ذلك بكثير، خاصة أن جرائم الاختطاف التى سجلتها أقسام الشرطة بإنجلترا وويلز قبل سنة ٢٠٠١ وصلت إلى (٣.٣٨٤) جريمة، أما فى الهند فتشير الإحصاءات إلى أن حجم الظاهرة فى تزايد مستمر منذ بداية التسعينيات، حيث كان عدد المختطفين (١٨٤٢٤) بينما وصل إلى (٢٢٨٧١) سنة ٢٠٠٠ بنسبة زيادة (٢٣٪)(٦).

أما فى مصر فقد شهدت زيادة مطردة فى معدل جرائم الاختطاف، وبالرغم من الحذر الإعلامي والاجتماعي لتقارير الأمن العام - وهو مالا ينطبق على حق وحرية تداول المعلومات - فإن تقارير مصلحة الأمن العام تشير إلى أن جرائم الاختطاف كان (١٠٧) جريمة سنة ٢٠١١، فى حين

ارتفعت سنة ٢٠١٢ لتصل إلى (٢٥٨) جريمة اختطاف مُبلَّغ عنها. وبلغت نسبة ضبط الخاطفين وتحرير الضحايا (٧٣٪)[٧].

فمن الملاحظ أن مصر تشهد تزايدًا فى معدلات الإجرام، وتحولًا فى أنماطه. ورغم أنه لا توجد إحصاءات حديثة حول ذلك، فإن تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية خلال عام ٢٠١٢ يُعد مؤشرًا على ذلك، حيث يشير إلى أن معدلات الإجرام بلغت نسبة قياسية تقدر بنحو (٤١٠٪) وذلك بالمقارنة على أساس سنوى مع معدلات عام ٢٠١٠م. كما ارتفع عدد حالات الخطف بدافع الحصول على الفدية من (١٠٧) حالة عام ٢٠١٠م إلى نحو (٤٠٠) حالة عام ٢٠١٢م[٨].

واستنادًا إلى ما نشرته جريدة الأهرام المصرية فى نهاية سنة ٢٠١١م، فقد بلغت جرائم الخطف فى المجتمع المصرى (٢٢٢٩) جريمة، وكان أعلى معدلاتها فى محافظات القاهرة والجيزة والغربية والقليوبية، ومعظم هذه الجرائم بسبب خلافات مالية أو طلبًا للفدية[٩]، كما ذكرت صحيفة "فايننشيال تايمز" البريطانية أن معدل الجريمة فى مصر ارتفع من (١٠٧) جرائم سنة ٢٠١٠ إلى (٤١٢) جريمة سنة ٢٠١١، وإلى (٢١٤٤) جريمة اختطاف سنة ٢٠١٢م[١٠].

يرتبط الاختطاف بالتحلل والانهيار القيمي الموجه لسلوك واتجاهات الخاطفين وغيرهم، كما هو تعبير واضح عن الانفلات الأمنى والمجتمعى فى المجتمع المصرى، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير وتكاد تندر الدراسات الاجتماعية الميدانية المهتمة بهذه الجريمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية على المخطوفين، بل المجتمع ككل. لذا تحاول الدراسة الراهنة الجمع بين تحليل

مضمون لجرائم الاختطاف التى حدثت عامى ٢٠١٢، ٢٠١٣م فى مصر، والتى تم نشرها ومتابعة أحداثها فى صفحة الحوادث بجريدة الأهرام، وكذلك إجراءات سبع مقابلات لسبع حالات من المخطوفين العائدين لأسرهم، والتى تمكن الباحثان من مقابلتهم بالرغم من ظروفهم النفسية والاجتماعية السيئة لهم ولذويهم.

أما فيما يتعلق بأهمية هذه الدراسة واستحقاق إجرائها، فإنها تستمد قوتها من عدة مصادر منها:

١ - ارتفاع معدلات جرائم الاختطاف للأشخاص بشكل ملحوظ فى المجتمع المصرى منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م حتى الآن، وهذا تؤكده الشواهد الواقعية للحياة اليومية للمصريين فى مختلف المحافظات، وكذا البيانات الرسمية الصادرة عن بعض الأجهزة الأمنية والحكومية.

٢ - ندرة البحوث والدراسات - سواء التحليلية أو الميدانية - التى تناولت قضية اختطاف الأشخاص من المنظور السوسيولوجى سواء كان ذلك من قبل الباحثين الأفراد، أو من جانب المراكز البحثية المتخصصة.

٣ - تناول كثير من الصحف القومية والحزبية لهذه الظاهرة سواء من خلال نشر إحصائيات مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية أو بإجراء التحقيقات الصحفية أو بكتابة مقالات ذات الصلة[١١]. علاوة على اهتمام وتركيز كل وسائل الإعلام والانترنت بهذه القضية الخطيرة والتى انتشرت فى الآونة الأخيرة، وكل هذا يشير إلى خطورة جرائم الاختطاف من جهة، وتأثيراتها السلبية على القيم والأمن والتنمية بالمجتمع المصرى من جهة أخرى.

٤ – الغالبية العظمى من دراسات الجريمة عادة ما تهتم بالتركيز على الجُناة من حيث خصائصهم، وتاريخهم الإجرامى، ودوافعهم لارتكاب هذه الجرائم، والآثار السلبية المترتبة على جرائمهم ... وغيرها، وتُهمل الطرف الأهم وهم "الضحايا" ومن الملاحظ أن الدراسات الاجتماعية الحديثة التى تهتم بالضحايا قليلة للغاية[١٢]. ولذا فإن هذه الدراسة تحاول معالجة هذا القصور فى التراث السوسيولوجى المرتبط بدراسات الجريمة.

ثانياً: الاختطاف على خريطة البحث السوسيولوجى

من الجدير بالذكر افتقار علم الاجتماع للدراسات الميدانية المرتبطة بجرائم الاختطاف سواءً عربيًا أو مصريًا، فبالتقصّى والبحث فى قواعد البيانات المختلفة لوحظ نُدرة للدراسات الميدانية، وأن معظم الدراسات كان شغلها الشاغل الخاطفين (الجُناة). ويمكن عرض هذه الدراسات كما يلى:

١ – "الرودناتى تزنيلى Rodanthi Tzanelli" (٢٠٠٦) رأسمالية القيمة ووجهة نظر علم الاجتماع فى فهم الاختطاف[١٣]. استعرضت الدراسة فيها بعض أدبيات علم الاجتماع لماكس فيبر وبيير بورديو، وكذلك اليوزانونى الذى أكد على أن تناول الصحافة للجريمة يمثل "مادة فهم حقيقى، لأن الجريمة – الاختطاف – ليست واضحة ببساطة ولا يمكن إتاحتها للقياس والتسجيل الفورى" مثلما حدثت تمامًا[١٤] وهو ما ساعد الباحثين فى دراستهما الراهنة بشأن اعتمادها على تحليل مضمون جرائم الاختطاف فى صفحة الحوادث بجريدة الأهرام. وقد أشارت الدراسة إلى أن السيطرة على العنف هى المبدأ اللازم لتأسيس الدولة الحديثة، مثلما تشهده مصر الآن،

وأن الاختطاف كجريمة يمكن إدراجها ضمن أدوات أو وسائل التهديد الاجتماعي وانتهت الدراسة إلى أن الاختطاف هو المقابل غير الشرعي لنظام الاستغلال الشرعي القائم منذ قرون، وهو نظام التبادل الرأسمالي[١٥]. وهو ما أكد عليه "بورديو" عندما أشار إلى رأس المال الرمزي في تحليله للعنف الرمزي.

كما أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين الانهيار القيمي والأخلاقي وجرائم السلب والنهب والاختطاف الإرهابي والسياسي والاقتصادي، بل واستثمار الضحايا في التفاوض، الذي يبدأ "بالتهديدات، والصمت، وإلحاق الألم البدني وإهانة الضحية، ثم قتل الرهينة، حتى أشار إلى أنه في الإكوادور نتج عن اختطاف "١٠ رجال" من موقع حفر للبترول، جرائم وحشية مع رسائل متروكة على جثث الضحايا "لم يقم أحد بدفع فديتي"، كما أشارت بذلك صحيفة نيويورك تايمز في ٣٠ يونيو سنة ٢٠٠١[١٦].

وانتهت هذه الدراسة إلى أن الاختطاف ظاهرة اجتماعية ينبغي دراستها واستيعابها وفق أدبيات علم الاجتماع، حيث إن الاختطاف هو نتاج النظام الاجتماعي، وأن المختطفين يستحوذون على رأس المال على حساب حياة الآخرين وثرواتهم بطرق مختلفة.

٢ - "أنثونيا إيزن وإيما أيفونج Anthonia M. Essien, Ema Effion Ben" ٢٠١٣ المنظور الاجتماعي والديني للاختطاف في ولاية أكوابيوم في نيجيريا"[١٧]؛ حيث تشيع عمليات الخطف خاصة لعمال النفط في منطقة بورت هاركوت وحول منطقة دلتا النيجر؛ حيث قلعة صناعة البترول، ويأتي إليها كثير من رجال الأعمال فتبدو عمليات الاختطاف "مربحة

Lucrative" وهو ما دفع حكومة الولاية لاعتقال أكثر من ٤٠٠ شخص مؤخرًا للحد من الظاهرة وللعمل على استمرار الديمقراطية المستدامة بها.

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان من خلال مقابلة بعض المقربين للمخطوفين وأوردت تحليلًا كميًا في "أحد عشر جدولًا" وتبين أن المنطقة "سيئة السمعة لتفشي جرائم الاختطاف فيها، بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة بها وأنها تتمتع بحكم ديمقراطي له أصول دينية لكثرة عدد الكنائس والمساجد بها ورجال الدين من كل المذاهب يقيمون فيها، وكذلك بعض النشطاء الاجتماعيين والقانونيين، وهو ما دعى الباحثين للتوصية بضرورة تكثيف عمليات التثقيف الاجتماعى والدينى خاصة للشباب الذين يرغبون فى الثراء السريع من جرّاء الفدية المطلوبة من جرائم الاختطاف، حيث انتهت الدراسة إلى أن البطالة أحد الأسباب والدوافع الرئيسية لارتكاب جرائم الاختطاف، وأيضًا الفجوات المتسعة بين العاملين فى البترول وغيرهم من العاطلين أو العمال المؤقتين، وقد أشارت باقتضاب إلى كيف يلعب المنظور الاجتماعى والدينى فى تفسير جرائم الاختطاف وأوصت بضرورة الاستفادة من المدخل الاجتماعى فى مثل هذه الدراسات.

٣ - "ثائر أحمد: ظاهرة خطف الأشخاص: دراسة ميدانية فى دائرة إصلاح العراقية ٢٠٠٧"[١٨] واعتمدت الدراسة على مقابلة (١٢٠) نزيلًا من نزلاء دائرة إصلاح العراقية من مرتكبي جريمة الخطف. واستخدمت المسح الاجتماعى والمنهج المقارن، ولم تتطرق إلى التفسيرات الاجتماعية إلا ببعض الاستشهادات عن العنف وأسبابه. وأشارت النتائج إلى أن النسبة الغالبة بين مرتكبى جرائم الخطف من الشباب العُزاب ذوى التعليم

المنخفض والعاطلين عن العمل والمقيمين فى المجتمع الحضرى. كما تبين أن الرغبة فى الكسب السريع جاءت فى مقدمة أسباب ارتكاب هذه الجرائم بنسبة (٨٢,٥٪) ويليها دافع العداوة والانتقام بنسبة (١٥,٨٪) وأن (٩٣,٣٪) من هذه الجرائم ارتكبت فى الشارع، ونسبة (٤,٢٪) تم اختطافهم فى أماكن العمل.

٤ - "كيث سوشيال وبران فرانسيس Keth Soothill, Brian Frances[١٩] جرائم الاختطاف فى إنجلترا وويلز فى الفترة من (١٩٧٩ - ٢٠٠١). تم عمل تحليل إحصائى لجرائم الاختطاف ومحاولة الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لها فى المملكة المتحدة، واعتمدت على سجلات الشرطة لحالات الاختطاف السنوية ومقارنتها فى الفترة المذكورة، وقد درست التاريخ الجنائى لعدد (٧٠٤٢) رجلا و(٥٤٥) امرأة، تمت إدانتهم بتهمة الاختطاف فى هذه الفترة. واهتمت بدراسة العلاقة بين ارتكاب جريمة الاختطاف وبعض الجرائم الأخرى كالقتل وغيرها.

تبين أن جرائم الاختطاف كثيرًا ما يترتب عليها ارتكاب جرائم أخرى كالاغتصاب والسطو المسلح والقتل، وأن جرائم الاختطاف اليوم تتم على أيدى عصابات أجنبية منظمة. كما أن نصف المختطفين والضحايا فى لندن من الأجانب، وأن وحدة الاختطاف المتخصصة قد نجحت بنسبة (١٠٠٪) من استرجاع المختطفين"[٢٠].

٥ - دراسة "كارمن ألفيرا ومارسلا أورسو "Carmen Elvira, Marcela Ossa (٢٠٠٣) دور الأسرة فى التكيف النفسي والاجتماعي للعائدين من الاختطاف، وبعد إطلاق سراحهم وحتى مرور أكثر من سنتين. وقد

أجريت الدراسة على (٥٥) من المختطفين، وتم إجراء المقابلات مع (١٥٨) فردًا من أسرهم فى كولومبيا، التى ترتفع فيها جرائم الاختطاف حتى وصلت إلى (٣٧٠٦) سنة ٢٠٠٠. وقد اهتمت الدراسة بتوضيح بعض الأمراض النفسية والاجتماعية التى لحقت بالضحايا نتيجة لسلب حرياتهم وابتزازهم وذويهم، وانتهت إلى أن أهم الأعراض التى انتابت المخطوفين لمدة (٣-٤) سنوات بعد إطلاق سراحهم تتمثل فى الكراهية والقلق والاكتئاب والوسواس والخوف الشديد[٢١]. وأن الأسرة والأقارب والأصدقاء يلعبون دورًا واضحًا فى تهيئة المخطوفين لإعادة الاندماج الاجتماعى بالمجتمع. وقد انتهت هذه الدراسة إلى أن الاختطاف الابتزازي الاقتصادي يُحطِّم ثقة المخطوفين والأسرة فى المجتمع ككل، ولا توجد مؤسسة علاجية مسئولة عن الضرر الواقع.

وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة فى معرفة تاريخ جريمة الاختطاف وتزايد معدلاتها، وتطور التشريعات القانونية والفقهية الخاصة بها، وكذلك تعريف جريمة الاختطاف وأركانها وأبعادها عالميًا وعربيًا، كما أفادت فى معرفة بعض حقوق ضحايا الاختطاف الموثقة عالميًا، ولكن ليست هناك جهة منوطة بتفعيل هذه الحقوق ومتابعة الضحايا.

ثالثاً: التفسير الاجتماعى لجرائم الاختطاف

تلعب النظريات الاجتماعية دورًا رئيسيًا فى جعل الحقائق، والأحداث الاجتماعية مفهومه، بمعنى أن هذه النظريات مهمة وتستحق الانتباه لأنها

تحاول أن تقدم تفسيرات متماسكة للظواهر الاجتماعية [٢٢]، وخصوصًا إذا كان الأمر يتعلق بسلوكيات إجرامية تهدد حياة البشر.

وهناك العديد من أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، خاصة علم الإجرام والاجتماع التى تحدثت عن أسباب الجريمة العامة والسلوك الإجرامى. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المهتمين بدراسات الجريمة يكاد يتفقون مع "سيذرلاند وكريس" فى مقولتهما: إن الجريمة تضرب بجذورها فى التنظيم الاجتماعى وتعبر عنه. ومعنى هذا أن السوسيولوجيين هم أولى العلماء بدراسة هذه الظاهرة، وتقديم تفسيرات مقبولة عنها [٢٣].

ويُعتبر "فرانسيس فوكوياما" عالم الاجتماع الأمريكى، من أبرز من توقفوا أمام تجارب إعادة بناء الدول. وفى رأيه أن غياب الدولة الديمقراطية القوى يؤدى إلى تفشّى مشكلات عديدة مثل الفقر والأمراض والإرهاب، وتدهور الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات العنف والجرائم فى المجتمعات[٢٤].

وبالرغم من كثرة التفسيرات العلمية الاجتماعية لأسباب الجرائم، فإنه لا توجد – حتى الآن – تلك النظرية الشاملة الكفيلة ذات النطاق الواسع لدراسة الجريمة والمجرمين فى مجتمع اليوم[٢٥]. ومن هنا فإن الباحثين يحاولان تقديم إطار نظرى لهذه الظاهرة من خلال انتقاء بعض المفاهيم والمقولات النظرية سواء التى تناولت اهتزاز أو اعتلال منظومة القيم فى المجتمع وهذا يفسر ارتكاب الجرائم بشكل غير مباشر، أو التى حاولت تقديم تفسيرات سوسيولوجية للجرائم بشكل مباشر.

أ - التحلل والانهيار القيمى وتزايد معدلات الجريمة

من الطبيعى أن تؤدى الانهيارات فى بنية الثقافة والقيم إلى عديد من السلوكيات الانحرافية، حيث يسلك بعض الأفراد نحو العنف والإجرام، إما بحثًا عن كل ما يشبع الحاجة إلى الاستهلاك، حيث يصبح المال - الفدية - معبودًا قادرًا على إشباع الغرائز، أو ممارسة سلوكيات عارية من التوجيهات الأخلاقية والقيمية كالاغتصاب، وغشيان المحارم وتمزيق العلاقات العائلية[٢٦].

ومن المتفق عليه إنه إذا تعرضت منظومة القيم إلى هزَّات أو تحولات غير مرغوب فيها، حيث تدهورت أحوال البشر وعمَّ الفساد فى الأرض، وشعر الناس بعدم الثقة، وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية، وفقد النظام الاجتماعى قدرته على البقاء، وظهرت الحالة التى يُطلق عليها علماء الاجتماع "الأنومى" أو "اللامعيارية الأخلاقية"[٢٧]. وهو ما شخَّصه "جان بودريار" فى كتابه "روح الإرهاب" رابطًا بين العولمة وفقدان القيم لقيمتها بقوله "إن المجال العام يهلك فى العولمة كما أن عولمة التبادلات تضع نهاية لعمومية القيم، وبالتالى يتجذر الوضع العام للمجتمع بقدر ما تفقد القيم العامة سلطاتها وشرعيتها"[٢٨].

ويؤكد "برهان غليون" على أن التطورات التى مرت بها المجتمعات العربية - سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو أيديولوجية - قد أدت إلى أزمات لها أبعاد روحية ومادية، ولقد انعكست هذه الأزمات على الإنسان العربى الذى فقد الأمن والطمأنينة وشعر بزوال اليقين، واتسمت شخصيته بالخوف من العالم والميل للانطواء، والتخلى عن المواقف الإيجابية، والخلود

إلى المواقف السلبية المتمثلة فى رفض الذات ورفض الآخر معًا، وغياب المُثل الكبرى الباعثة على الأمل، والتى تحفز الإرادة وتحث على العمل[٢٩].

وهكذا يمكن القول إن جرائم الاختطاف ترتبط بحالة الهلع الأخلاقى Moral panic واللامعيارية[٣٠] التى تسود المجتمع وتهدد الأخلاق العامة والقيم الاجتماعية وتظهر صور من الانحراف والجرائم غير المألوفة من قبل والتى تصاحب عمليات التحول الاجتماعى والسياسى، مثل التى يحياها المصريون منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وانتشار العديد من الجرائم وفي مقدمتها جرائم اختطاف الأشخاص.

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح "الأنومى" أو "اللامعيارية" استخدمه الكثيرون وأسبقهم "إميل دوركايم" الذى قرر أنها الحالة التى يكون فيها البناء الاجتماعى غير قادر على ممارسة ضبطه على حاجات الأفراد، ونزعاتهم. وفى ظل هذه الظروف الاجتماعية فإن الجريمة يمكن أن تعد استجابة طبيعية[٣١]. ثم عبَّر "روبرت ميرتون" فى مقالته "عن البناء الاجتماعى والأنومى" والتى أشار فيها إلى أن من أسباب الجريمة والجناح عدم تكيف الأفراد مع الضغوط التى تفرزها الثقافة المجتمعية والمنبثقة عن البنية والتنظيم الاجتماعى[٣٢].

ويقتفى أثرهم بعض علماء الاجتماع أمثال "هيرشى Hirschi" صاحب نظرية الضبط الاجتماعى الذى يرجع السلوك المنحرف أو الإجرامى إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها[٣٣]، و"إليوت" الذى يرى أن "التفكك الاجتماعى Social disorganization" يؤثر على القيم والعادات والنظم والضوابط الاجتماعية. وتنهض نظرية التفكك الاجتماعى على تحديد العلاقة بين أنواع

المجتمعات من ناحية، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع من ناحية أخرى، وأن المجتمعات المحلية يقوى فيها إحساس الفرد بالاستقرار والانتماء الذى يمثل مانعًا ذاتيًا يحول دون الجريمة والانحراف. وعلى خلاف ذلك يواجه الفرد فى المجتمعات الحضرية قيمًا ومواقف اجتماعية كثيرة، وأنماط سلوكية متعددة تفرض عليه التعامل معها جميعًا. وهكذا يجد الفرد نفسه فى مواقف متعددة ومتناقضة فتزداد الضغوط عليه من كل جانب، فيضيع التوافق، ويقل التضامن والانسجام، وتشيع حالة من التفكك. وفى هذه الحالة يعجز الفرد عن إيجاد الطريق الواضح لتحقيق أهدافه، فيندفع وراء تحقيق رغباته الذاتية على حساب مصالح المجتمع، وفى هذه الحالة غالبًا ما يكون سلوكه سلوكًا إجراميًا[٣٤].

ويتفق هذا مع ما يراه "أنتونى جيدنز Anthony Giddes" الذى يقرر بأن ثمة ارتباطًا مباشرًا بين انتشار الجرائم وبين تحلل العلاقات المدنية اليومية، وبالتالى يعانى نسيج الحياة الحضرية وعلاقتها الاجتماعية من التشرذم، ومن ثم تكون هذه المجتمعات أكثر عُرضة لتزايد السلوك غير المنضبط وانتشار الجرائم الخطرة"[٣٥]. وهو ما جعله يقرر أيضًا أننا نعيش فى عالم مُخرّب ومدمر بشكل جذرى، وعالم ليس على قدر من التنظيم والخضوع لسيطرتنا، بل على العكس إننا إزاء عالم شارد مضطرب أو عالم منفلت[٣٦]. وهذا الانفلات يصيب الجوانب المادية للحياة الاجتماعية متمثلة فى مؤسسات الدولة وأجهزتها ونظمها وفى مقدمتها الأجهزة الأمنية، كما يصيب الجوانب المعيارية كالقيم والعادات والتقاليد التى يجب على الأفراد اتباعها، وبالتالى تكون النتيجة الطبيعية انحرافهم عن جادة الصواب وارتكابهم لسلوكيات إجرامية ومنها عمليات الاختطاف وما يستتبعها من جرائم أخرى.

ويلاحظ أن ظاهرة الاختطاف ترتبط ارتباطًا كبيرًا بأحد المفاهيم التى يطرحها "جيدنز" وهو مفهوم "الثقة الفعالة" التى أُفْتقدت حاليًا إلى حد كبير بين الناس فى تعاملاتهم اليومية خاصة بالدول النامية، وتعتبر هذه الثقة مهمة فى إنهاء إجراءات التفاوض بين الخاطفين وأسر المخطوفين. والخاطفون هم الطرف الأقوى فى هذا التفاوض، لأن لسان حالهم يقول: "أثق فى أنك ستسلمين الفدية التى طلبتها، وأكون بذلك ملتزمًا بأن أعيد لك الضحية على قيد الحياة"(٣٧).

ب – نظرية بناء الفرص

تُنسب نظرية بناء الفرص أو الفرص المتباينة (الفارقة) لكلوارد، وأهولين، واللذين قررا أنه عندما تقل الفرص المشروعة وتتوافر الفرص غير المشروعة تقع الجريمة كأمل فى فتح منافذ لتحقيق الأهداف، وهو ما يمكن تفسيره لبعض مرتكبى جرائم الاختطاف الذين يعيشون فى عالم يعانى من انفصال كبير بين الآمال والأهداف لديهم، وبين الفرص المشروعة والمتاحة لتحقيق وبلوغ تلك الآمال والأهداف، مع وجود فرص منحرفة فى نفس الوقت متاحة كالاختطاف، والذى قد لا يكلف الخاطف كثيرًا من الوقت والجهد، ويجعله يعد ذلك قادرًا على إملاء شروطه وطلب الفدية المناسبة.

وتتضمن نظرية الفرص المتباينة بعدين أساسيين هما(٣٨):

١ – مدى توافر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل المشروعة والمقبولة اجتماعيًا لتحقيق الأهداف.

٢ – مدى توافر الفرص المنحرفة غير المشروعة لتحقيق الأهداف.

ويعلق البعد الأول بمدى توافر الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف، وهو مستمد من "نظرية الأنومى". ويتعلق البعد الثاني بمدى توافر الفرص المنحرفة المتاحة لتحقيق الأهداف متضمنًا الجماعات والأنماط السلوكية المنحرفة المستمدة من نظرية المخالطة الفاصلة.

وتؤكد نظرية الفرص المتباينة فى تفسيرها للسلوك المنحرف أن شباب الطبقة الدنيا فى المناطق الحضرية يعيشون فى عالم يعاني من انفصال كبير بين الآمال والأهداف لديهم وبين الفرص المشروعة والمتاحة لتحقيق الأهداف وبلوغ الآمال مع وجود فرص منحرفة فى نفس الوقت مُتاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف.

ويبدو أن احتمالية انخراط الأفراد فى الفعل الإجرامى تحدث بسبب وجود الفرصة مع توفر شخصية تتسم بالضبط الذاتي المنخفض، وانفلات قيمى وأمنى، وأن التقييم الذاتي للمجرم – الخاطف – يصل إلى أن المنفعة التى سيحصل عليها تفوق الثمن الذى سيدفعه (تقدير العواقب). ولذلك تشير نظرية الفرصة إلى أن الجريمة – الاختطاف وغيرها – والسلوك المنحرف نتاج للفرصة، وتركز على ما يقوم به الجانى فى عملية تنفيذ الجريمة، فعندما يكون الهدف مناسبًا، ويكون هناك غياب للقيم وحراسة ضعيفة وأمن منفلت فإن فرص حدوث الجريمة تكون كبيرة، أما غياب أحد هذه العناصر فقد يعمل على منع حدوث الجريمة أو تقليل فرص ارتكابها.

جـ – نظرية الاختيار العقلانى

على غرار مقوله (لكل شىء ثمنه)، ينظر كثير من علماء الاجتماع للسلوك الإنسانى على أنه سلوك عقلانى، ومن أبرزهم "ماكس فيبر وتالكوت بارسونز

وكولى ريتشارد، وإميرسون" الذى أشار للاختيار والفرصة والعلاقات التبادلية كالتى بين الجناة والضحايا وذويهم(٣٩).

وبناء على تفسير نظرية الاختيار العقلانى لجرائم الاختطاف بصفة خاصة، فإن الخاطفين يحسبون أفعالهم من منظور الربح والخسارة وأنهم يحسبون ذلك قبل القيام بعملية الاختطاف، والتفاوض ما بين الجناة والضحايا وذويهم، حيث يتم الاختيار بين عنصرين ضروريين هما الفدية وهى تقابل حياة الرهينة، وإما استمرار التهديدات والتعذيب حتى التخلص من المخطوف.

وقد أشارت بعض الكتابات إلى أن من مظاهر الاختيار العقلانى فى الجريمة، ما يُعرف بالإحلال أو الاستبدال وهى ترتكز على منظور الحالة الموقفية لحدوث الجريمة، وتساعد فى فهم أن الاستبدال يحدث عندما تُكبح الفرص المتاحة لارتكاب الجريمة، فعندما يواجه المختطف مثلًا مشكلة فى المكان أو الزمان أو كيفية تنفيذ عملية الاختطاف وتحقيق أهدافه، يقوم المختطف بالبحث عن فرص بديلة سواء كانت مكانية أم زمانية أو استبدال الهدف للقيام بالجريمة(٤٠).

وهكذا يفترض منظرو الاختيار العقلانى أن البشر عقلانيون ويبنون أفعالهم على ما يرون أنه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم. ويرى "جيمس كولمان Jamess Coleman" أن نظرية الاختيار العقلانى ترتكز على الفاعلين الذين يُنظر إليهم على أن لهم مقاصد محددة وأن أفعالهم تهدف إلى تحقيق غايات معينة ضمن خيارات محددة، كما أن الفاعلين يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع (٤١)، وهو ما ينطبق على الخاطفين ومقايضاتهم واستثمارهم

للرهائن المخطوفين من أجل تحقيق أكبر المنافع سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

فى حين يرى جورج ريتزر G. Ritzer (٢٠٠٣) أن هناك قضيتين تكتسبان أهمية خاصة فى نظرية الاختيار العقلانى: **الأولى**: تتعلق بآلية التجميع، حيث إن مجموعة الأفعال الفردية تتحد لتكون منتجًا إجتماعيًّا. **والثانية**: هى أهمية المعلومات فى مسألة اتخاذ الخيارات العقلانية، فقد أصبح من المسلم به أن كمية ونوعية المعلومات المتاحة – عن الضحية المراد اختطافها مثلًا – على درجة عالية من التغير، وأن هذا التغير يمارس تأثيرًا عميقًا على خيارات الفاعلين (٤٢).

رابعاً: تساؤلات الدراسة

يمكن من خلال ما سبق صياغة تساؤلات الدراسة كما يلى:

- ما موقف علم الاجتماع ونظرياته ومناهجه من جرائم الاختطاف.
- ما حجم وأنماط جرائم الاختطاف فى المجتمع المصرى والتى نُشرت فى صفحة الحوادث بجريدة الأهرام عامى ٢٠١٢ و ٢٠١٣؟
- ما الخصائص الاجتماعية للخاطفين والمخطوفين؟
- ما الدوافع الرئيسة وراء ارتكاب جرائم الاختطاف فى المجتمع المصرى؟
- ما السياقات الاجتماعية التى تمت فى إطارها جرائم الاختطاف؟
- ما الأدوات المستخدمة فى ارتكاب جرائم الاختطاف؟
- ما موقف الجهات الأمنية حيال جرائم الاختطاف؟
- ما المصير النهائى للمخطوفين فى هذه الجرائم؟

خامساً: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى اهتمام علم الاجتماع بجرائم الاختطاف كأحد الموضوعات الرئيسة به بشكل عام، وعلم الاجتماع الجنائي بصفة خاصة.
- معرفة حجم جرائم الاختطاف فى المجتمع المصرى وأشكالها وتباينها خلال عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣.
- معرفة الدوافع الرئيسة وراء ارتكاب جرائم الاختطاف.
- تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للخاطفين والمخطوفين.
- التعرف على الأدوات المستخدمة فى تنفيذ جرائم الاختطاف.
- توضيح موقف الجهات الأمنية حيال جرائم الاختطاف ومدى متابعة الجناة والضحايا.
- معرفة المصير النهائى للمخطوفين فى هذه الجرائم.

سادساً: الإطار المفاهيمى للدراسة

تعد الجريمة – بصفة عامة – اجتماعية عندما تمثل تحديًا واعيًا مقصودًا للنظام الاجتماعى السائد والقيم التى تحكمه(٤٣)، وبالتالي يمكن القول إن الجريمة هى أى فعل يخرق القوانين التى شرعتها السلطة السياسية(٤٤). وهكذا يمكن القول إن جريمة اختطاف الأشخاص من أخطر الجرائم الإنسانية والاجتماعية، بل هى جريمة لها صبغة تاريخية ومركبة ترجع إلى زمن قديم منذ فترة حكم وقوانين "حمورابى"، والتى كانت أحد نصوصه العقابية تصل لحد إعدام الخاطفين(٤٥).

ويشير المفهوم اللغوى لكلمة "اختطاف" إلى المصدر "خطف" وهى من الفعل يخطف – خطفًا واختطفه بمعنى واحد وتعنى الاستلاب والأخذ على وجه السرعة. ويرجع استخدام مصطلح الاختطاف Kidnapping إلى ما قبل القرن السابع عشر فى بريطانيا للإشارة إلى اختطاف الأطفال الصغار أثناء فترة الظهيرة للحصول على فدية. كما أشارت الموسوعة الأمريكية إلى مصطلح "الاختطاف" عندما عرضت للحادث الشهير الذى وقع فى ولاية بنسلفانيا عام ١٨٧٤م، وكان ضحيته طفل عمره أربع سنوات، وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه يعنى احتجاز شخص ما، وطلب شىء آخر مقابل إطلاق سراحه(٤٦).

كما يقصد بالاختطاف كل فعل يقصد به حمل المخطوف بالخداع أو العنف، على الانتقال – أو نقله – من مكان إلى آخر دون إرادته، ومنعه من الخروج، بقصد الزواج أو ارتكاب الفجور، أو حرمانه من حريته الشخصية، وتختلف الغاية من الاختطاف باختلاف الدافع إليه، فقد يكون بقصد القتل، أو بقصد ابتزاز ذوى المخطوف، أو بقصد المقايضة على مخطوف آخر اختطفه أهل المخطوف... وغيرها(٤٧).

أما جرائم الاختطاف من الناحية الإجرامية فيُقصد بها أى شكل من أشكال السلوكيات الإجرامية العنيفة التى يقوم بها فرد أو جماعة بهدف تقييد حرية شخص ما، وتكبيله، وتحديد تحركاته ونقله إلى مكان مجهول لتحقيق غرض معين مثل: الحصول على فدية أو الانتقام منه أو من عائلته، أو بغرض السرقة أو الاغتصاب... الخ.

سابعاً: المدخل المنهجى

نظرًا لأن الدراسة الراهنة لها شقان أحدهما تحليلى، والآخر ميدانى. يركز الجانب التحليلى على تحليل مضمون جرائم الاختطاف المنشورة بصفحة الحوادث بجريدة الأهرام فى الفترة من بداية عام ٢٠١٢ حتى نهاية عام ٢٠١٣، وقد كان عدد جرائم اختطاف الأشخاص عام ٢٠١٢ (٨١) جريمة اختطاف مقابل (١٤٣) جريمة اختطاف عام ٢٠١٣. ولذلك فإن مدخل تحليل المضمون هو المدخل الملائم للتعامل مع هذه المادة الاتصالية المكتوبة عن هذه النوعية من الجرائم. وقد استخدمت بعض الدراسات السابق ذكرها طريقة تحليل مضمون ما جاء فى بعض الصحف. هذا بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن لتحديد أوجه المقارنة بين حجم وتباين جرائم اختطاف الأشخاص ما بين عام ٢٠١٢، ٢٠١٣ وللمقارنة كذلك بين خصائص الخاطفين والسياقات الاجتماعية وأماكن ارتكاب جرائم الاختطاف، وأيضًا بين تصرفات أسر المخطوفين ورجال الشرطة.

ثامناً: أدوات الدراسة ووحدة التحليل

استخدم الباحثان أداتين لجمع البيانات وتحليلها، وكانت الأداة الأولى هى دليل تحليل المضمون للتعامل مع المادة الوثائقية الكيفية – الخبرية – لتحويلها إلى بيانات كمية لمحاولة استنباط نتائج ودلالات مفيدة فى دراسة ظاهرة اختطاف الأشخاص. بينما كانت المقابلات المتعمقة من خلال دليل مقابلة لبعض المخطوفين وأسرهم بمدينة الإسماعيلية.

تشمل وحدة الدراسة كلًا من الفرد العائد بعد اختطافه أيًا كانت طريقة تحريره من خاطفيه – وسواء كانت بدفع الفدية المطلوبة، أو إلقاء القبض على الخاطفين من قبل الأجهزة الأمنية، أو عن طريق هروب المخطوف من خاطفيه – بالإضافة إلى الخبر الصحفى الوارد بصفحة الحوادث لجريدة الأهرام عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣ والذى يتضمن إحدى جرائم اختطاف الأشخاص.

تاسعاً: الإطار التطبيقى للدراسة من خلال تحليل المضمون

يستلزم الولوج فى الإطار التطبيقى لهذه الدراسة تقديم بيان بأعداد جرائم الاختطاف فى عامى ٢٠١٢، ٢٠١٣ وكذلك أعداد الخاطفين والمخطوفين، ويتضح ذلك فى الجدول التالى:

جدول (١)

عدد الجرائم والخاطفين والمخطوفين لعامى ٢٠١٢-٢٠١٣م

البيان / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	الإجمالى
عدد الجرائم	٨١	١٤٣	٢٢٤
عدد المخطوفين	١٢٣	١٧٧	٣٠٠
عدد الخاطفين	٢٣٢	٣٨٥	٦١٧

يتضح من الجدول السابق تزايد جرائم الاختطاف بأعداد كبيرة من (٨١) جريمة اختطاف عام ٢٠١٢ إلى (١٤٣) جريمة اختطاف عام٢٠١٣، وهو ما يبرهن على انتشار جرائم اختطاف الأشخاص فى المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واستمرار اختطاف الأشخاص بصفة خاصة، مع ملاحظة

أنه فى منتصف سنة ٢٠١٢ بدأت تتشكل مؤسسات الدولة وذلك من خلال تشكيل مجلسى الشعب والشورى وانتخاب رئيس الجمهورية، رافعًا شعارات عدة منها التمسك بالمبادئ والقيم وبناء دولة المؤسسات وغيرها.

ويشير الجدول أيضًا إلى تزايد أعداد المخطوفين والخاطفين. كما يلاحظ أنه بحساب قيمة كا[٢] تبين أن هناك فروقًا ذات دلالة معنوية بين أعداد المخطوفين وهو ما يبين أن الخاطفين غالبًا ما يكونون أكثر من فرد فى تنفيذ الجريمة الواحدة حتى ولو كان المخطوف فردًا واحدًا، حيث يكون هناك من يراقب الهدف – الشخص المراد خطفه – والمكان المناسب والتوقيت الملائم أيضًا، وهناك من يتحرك بوسيلة المواصلات الملائمة لنقل المخطوف إلى مكان احتجازه وهكذا، وهو ما يبرهن على أن جريمة الاختطاف يسبقها إعداد مسبق، وتنفيذ متقن، وخطط بديلة، واستعداد كامل لاحتجاز الرهينة والتفاوض بشأنها طبقًا لمكانتها وذويها الاجتماعية والاقتصادية والمهنية.

جدول (٢)

أعداد المخطوفين فى كل جريمة من جرائم الاختطاف

عامى ٢٠١٢ و ٢٠١٣

السنوات / عدد المخطوفين	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
شخص واحد	٦٢	٥٠.٤	١٢٠	٦٧.٨
شخصان	٢٢	١٧.٩	٢٢	١٢.٤
ثلاثة أشخاص	١٢	٩.٧	١٢	٦.٨
أربعة أشخاص	٤	٣.٣	١٢	٦.٨
خمسة أشخاص	–	–	٥	٢.٨
ستة أشخاص	٦	٤.٩	٦	٣.٤
ثمانية أشخاص	٨	٦.٥	–	–
تسعة أشخاص	٩	٧.٣	–	–
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

ويشير الجدول السابق إلى أن الغالبية الواضحة من جرائم الاختطاف كانت لشخص واحد، وذلك بنسبة (٦٨٪) تقريبًا لعام ٢٠١٣ فى حين كانت بنسبة (٥٠.٤٪) عام ٢٠١٢ وذلك لأن سهولة الإعداد والتنفيذ لاختطاف شخص واحد أيسر وأسرع من اختطاف أكثر من شخص، فالسيطرة على الشخص الواحد أسهل من الكثرة العددية، وأن سهولة التفاوض بعد عملية الاختطاف عن شخص واحد مع ذويه ستكون أكثر تحكمًا وسيطرة.

هذا بالإضافة إلى أن جرائم الاختطاف فى المجتمع المصرى تستهدف أشخاصًا بعينهم، إما لابتزاز اقتصادى، أو لمعاقبة أهل المخطوف نتيجة الخلافات السكنية أو الاجتماعية أو العاطفية. كما أنها جريمة مستحدثة اجتماعيًا بكثرة فى المجتمع المصرى نتيجة عمليات التغير الاجتماعى والسياسى والكساد الاقتصادى الذى أعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو ما يتفق مع "أنتونى جيدنز" الذى يقرر "أن عمليات التحول أو التغير الاجتماعى هذه تصاحبها العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، وفى مقدمتها ارتفاع معدلات الجريمة[٤٨].

أ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمخطوفين

جدول (٣)

توزيع المخطوفين طبقًا للنوع لعامى ٢٠١٢ - ٢٠١٣

السنوات / النوع	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
ذكور	١٠٠	٨١.٣	١٣٤	٧٥.٧
إناث	٢٣	١٨.٧	٤٣	٢٤.٣
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى بواقع (٨١,٣٪) من المخطوفين كانوا ذكورًا سنة ٢٠١٢ و(٧٦٪) سنة ٢٠١٣، ونسبة (١٩٪) تقريبًا للإناث سنة ٢٠١٢ مقابل ارتفاعها إلى نسبة (٢٤,٣٪) لهن سنة ٢٠١٣ وهو ما يؤكد على الانهيار القيمى قبل الانفلات الأمنى فى سنة ٢٠١٣، فبالرغم من أن المجتمع المصرى مازال يعطى للأنثى قيمة ومكانة خاصة

تتعلق أكثر بأمنها وعرضها، فإن أعداد المخطوفات فى زيادة مستمرة وهذا يتفق مع رؤية "جان بودريار" والتى أشار فيها إلى أن الأوضاع الاجتماعية تتفكك بقدر ما تفقد القيم العامة سلطتها وشرعيتها[٤٩]. وأيضًا تتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه "أحمد زايد" عندما تحدث عن حالة "الهلع الأخلاقى" التى تصاحب عمليات التحول الاجتماعى مثل التى حدثت فى المجتمع المصرى عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وتتفق بيانات الجدول السابق مع أحد التقارير المهمة عن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى (٢٠١١ – ٢٠١٣)، والصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمعنون بـ "مشهد التغيير فى الوطن العربى: ثلاثون شهرًا من الإعصار"، والذى أشار إلى أن الحراك العربى لم يحمل للنساء آمال التغيير فحسب، بل حمل لهن بالمثل تحديات جسيمة فى مسار مواجهة العنف ضد المرأة. ومن أهم هذه التحديات حالة الانفلات الأمنى التى تعرّضت لها بعض البلدان العربية (ومنها مصر) خلال فترة الانتقال، حيث تفشّت أنماط من العنف والجرائم الخطيرة، مثل الاختطاف لطلب فدية، والتحرش الجنسى، مما أشاع شعورًا بفقدان الأمان وبخاصة بين النساء[٥٠].

جدول (٤)

توزيع المخطوفين طبقًا للحالة العمرية

السنوات / الفئة العمرية	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠ سنوات	٥٤	٤٤	٤٦	٢٦
١٠ – أقل من ٢٠ سنة	٦٣	١٠.٦	٢٤	١٣.٦
٢٠ – أقل من ٣٠ سنة	١٢	٩.٧	١٤	٧.٩
٣٠ – أقل من ٤٠ سنة	٣	٢.٤	٨	٤.٥
٤٠ – أقل من ٥٠ سنة	٣	٢.٤	٢	١.١
٥٠ – أقل من ٦٠ سنة	٢	١.٦	٢	١.١
٦٠ – أقل من ٧٠ سنة	٢	١.٦	٣	١.٦
٧٠ سنة فأكثر	١	٠.٨	٢	١.١
غير مبين	٣٣	٢٦.٨	٧٦	٦٩.٧
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ما يقرب من نصف المختطفين كانوا من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عشر سنوات وذلك عام ٢٠١٢ بنسبة (٤٤٪) بينما انخفضت لتصل إلى (٢٦٪) عام ٢٠١٣، ويليهم فئة الصبية من (١– أقل من ٢٠ سنة) بنسبة (١٤٪) تقريبًا سنة ٢٠١٣ مقابل (١١٪) سنة ٢٠١٢. وبالتالى تزداد نسبة اختطاف من هم دون العشرين عامًا، بصفة عامة والتى بلغت نسبتهم عام ٢٠١٢ (٥٤.٦٪)، و(٣٩.٦٪) عام ٢٠١٣. وذلك لأنهم هدف ميسور للخاطفين لضعفهم البدنى وقلة خبرتهم ومن السهل السيطرة عليهم وإغوائهم، وأيضًا لأن كثير من الأسر المصرية تولى اهتمامًا خاصًا بهم،

وتحاول تحريرهم من الاختطاف مقابل أى شيء قد يفوق قدرتها المالية بكثير. كما أن الأطفال فى حالات كثيرة لا يستطيعون معرفة خاطفيهم حتى لو تم القبض عليهم من قبل الشرطة.

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة "ثائر أحمد" (٢٠٠٧) عن خطف الأشخاص فى العراق، ودراسة "عبد الفتاح بهيج الهواري" (٢٠٠٤) عن جريمة خطف الأطفال، واللتان أكدتا أن الأطفال دائمًا الفئات المستهدفة لدى الخاطفين[٥١]. فى حين انخفضت نسبة الاختطاف فى الفئات العمرية التالية لمرحلة النشء والشباب.

هذا وقد أشارت دراسة "أندريا سيجل Andrea Siegl"[٥٢] سنة ٢٠١٢ عن الاغتصاب والاختطاف فى المنطقة العربية إلى أن الأطفال – خاصة من الإناث – هم الأكثر استهدافًا من قبل الخاطفين. وكذلك أشارت دراسة "كيث سوسيل وبريان فرانسيس Kieth Soathill and Brian Francis" سنة ٢٠٠٦ عن الاختطاف فى بريطانيا فى الفترة من (١٩٧٠ – ٢٠٠١)[٥٣]. إلى أن فئة الأطفال حتى ١٦ سنة هم الأكثر عُرضة للاختطاف لسهولة السيطرة عليهم وضعف مقاومتهم وللإسراع فى المفاوضات مع ذويهم للهفتهم أكثر على أطفالهم.

جدول (٥)

توزيع المخطوفين طبقًا للجنسية

السنوات / الجنسيات	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
مصرية	١١١	٩٠.٢	١٦٤	٩٢.٧
سورية	١	٠.٨	–	–
أردنية	١	٠.٨	–	–
فلسطينية	١	٠.٨	٢	١.١
مغربية	١	٠.٨	–	–
جزائرية	١	٠.٨	–	–
أمريكية	٦	٤.٩	–	–
تشيكية	١	٠.٨	–	–
بريطانية	–	–	٢	١.١
نرويجية	–	–	٢	١.١
ليبية	–	–	٢	١.١
روسية	–	–	٣	١.٦
سودانية	–	–	٢	١.١
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق أن الغالبية العظمى بنسبة (٩٣٪) و(٩٠,٢٪) من المختطفين كانوا من المصريين، وذلك عامى ٢٠١٣، ٢٠١٢ على التوالى، وهو ما يبرهن على أن المجتمع المصرى مازال يهتم بشىء ما بفرض السياج الأمنى على السُياح من أصحاب الجنسيات الأخرى. وكذلك

يشير إلى أن هناك معرفة سابقة بين كثير من الخاطفين والمخطوفين، حيث سهولة المتابعة والترصد، ولوجود خلافات وخصومات مالية وغيرها.

ثم يأتى الأمريكان بنسبة (٥٪) سنة ٢٠١٢. وقد جاءت نسبة الاختطاف لباقى الجنسيات بنسب منخفضة لا تصل إلى (٢٪) من إجمالى جرائم الاختطاف.

جدول (٦)

التوزيع النسبى لهويات المخطوفين

هويات المخطوفين	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
أطفال دون سن المدرسة	٤	٣.٢	٣٣	١٨.٦
تلاميذ بالمدارس	٤٧	٣٨.٢	٣٧	٢٠.٩
طلاب جامعة	٢	١.٦	٧	٣.٩
نساء (فتيات + سيدات)	١٤	١١.٣	١٨	١٠.١
أفراد من الشرطة	٧	٥.٦	٨	٤.٥
سُياح أجانب	٧	٥.٦	٦	٣.٣
أحفاد وأبناء رجال أعمال	٨	٦.٥	٨	٤.٥
رجال أعمال	٣	٢.٤	٧	٣.٩
أصحاب مهن فنية (أطباء – مهندسون... الخ)	٩	٧.٣	٢٠	١١.٢
أصحاب مهن حرة (تجارة – سائقون – بائعون)	١٣	١٠.٥	١٤	٧.٩
خريجو جامعات بدون عمل	٢	١.٦	٥	٢.٨
غير مبين	٧	٥.٧	١٤	٧.٩
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة التلاميذ المختطفين لتصل إلى (٣٨,٢٪) سنة ٢٠١٢ و(٢١٪) سنة ٢٠١٣. كما يلاحظ ارتفاع نسبة خطف الأطفال دون سن المدرسة فى عام ٢٠١٣ بنسبة (١٩٪) تقريبًا، فى حين لا تتعدى (٣.٢٪) سنة ٢٠١٢، وتساوت تقريبًا نسبة الفتيات والسيدات المختطفات ما بين عامى ٢٠١٢ بنسبة (١١,٣٪) و(١٠,١٪) فى عام ٢٠١٣، وقد كانت نسبة اختطاف أصحاب المهن الحرة "كالتجار والبائعين والسائقين والصيادين والملحنين" بنسبة (١٠,٥٪) سنة ٢٠١٢ ونسبة (٨٪) سنة ٢٠١٣.

ويشير الجدول أيضًا إلى اختطاف كل أصحاب المهن الفنية ذات المهارات والقدرات العالية مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمرشدين السياحيين وغيرهم، وكانت بنسبة (١١,٢٪) سنة ٢٠١٣ فى حين كانت (٧,٣٪) سنة ٢٠١٢، وذلك لارتفاع الفدية لهؤلاء.

ولقد أشارت البيانات أنه من بين المختطفين نسبة من أبناء وأحفاد رجال الأعمال، حيث كان ثمانية حالات فى كل عام ولكن بنسب متقاربة (٦,٥٪) سنة ٢٠١٢ و (٤,٥٪) سنة ٢٠١٣، وذلك بدافع الابتزاز الاقتصادى لذويهم، وهو ما يتفق مع كثير من الدراسات السابقة.

جدول (٧)

توزيع المخطوفين على المتصل الريفى الحضرى

السنوات / مكان الاختطاف	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
ريف	١٤	١١.٣	٥٥	٣١.٧
حضر	١٠٩	٨٨.٦	١١٠٣	٥٨.١
بدو	–	–	١٠	٥.٦
غير مبين	–	–	٩	٥.٠٨
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

يجمع كثير من علماء الاجتماع والإجرام على أن الجريمة – بصفة عامة – تزداد فى التجمعات الحضرية أكثر من الريفية، حيث تزداد أعداد الخارجين عن الآداب العامة والقيم المتأصلة والخارقين للقانون وسط الزحام وارتفاع الكثافة السكانية، وصعوبة المتابعة والملاحقة الأمنية.

وتؤكد بيانات الجدول السابق انتشار جرام الاختطاف بالتجمعات الحضرية عن الريفية، وذلك بنسبة (٨٩٪) تقريبًا سنة ٢٠١٢ ونسبة (٥٨,١٪) سنة ٢٠١٣، وهو ما تؤكده بعض التفسيرات النظرية والتقارير الدولية وكذلك الدراسات السابقة التى تقول إن نسبة الجرائم والفقر ستتركز فى المدن أكثر من الريف، وذلك لتدفق أعداد المهاجرين من أصحاب المهن البسيطة والقدرات المحدودة والدخل المنخفض مع سرعة وتيرة الحياة المدنية، فقد يدفعهم ذلك لارتكاب بعض السلوكيات الانحرافة، وأيضًا لأن المجتمع الريفى مازال يملك بعض أدوات المراقبة وسهولة كشف الخاطفين والغرباء[٥٥].

ومع هذا يلاحظ ارتفاع نسبة المخطوفين فى الريف المصرى سنة ٢٠١٣ لتصل إلى (٣٢٪) تقريبًا، وهو ما يطرح العديد من علامات الاستفهام عن عِلّية انتشار هذه الجرائم فى المجتمعات الريفية التى تسللت إليها بعض الانحرافات السلوكية والأعمال الإجرامية كالاختطاف.

جدول (٨)

توزيع جرائم الاختطاف على المحافظات المصرية

السنوات / المحافظات	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
القاهرة	١٤	١٧.٣	٤٢	٢٩.٣
الجيزة	١٧	٢١	٩	٦.٠٢
القليوبية	٤	٥	١٣	٩.٠٥
الإسكندرية	٣	٣.١	٤	٢.٧
الفيوم	٢	٢.٥	–	–
المنيا	٣	٣.٧	٢٤	١٦.٧
أسيوط	٢	٢.٥	٣	٢.٠٩
سوهاج	٢	٢.٥	٩	٦.٢
قنا	٦	٧.٤	–	–
الأقصر	–	–	١	٠.٦٩
كفر الشيخ	٢	٢.٥	٣	٢.٠٩
البحيرة	١	١.٢	٣	٢.٠٩
الدقهلية	٢	٢.٥	١	٠.٦٩
الغربية	١	١.٢	–	–
الشرقية	٤	٥	٦	٤.١٩
بورسعيد	١	١.٢	–	–
الإسماعيلية	٧	٨.٦	٥	٣.٤٩
السويس	١	١.٢	٢	١.٣٩
شمال سيناء	٦	٧.٤	٦	٤.١٩
جنوب سيناء	٣	٣.٧	٥	٣.٤
الغردقة	–	–	١	٠.٦٩
بني سويف	–	–	١	٠.٦٩
المنوفية	–	–	٣	٢.٠٩
الوادى الجديد	–	–	١	٦٩
دمياط	–	–	١	٦٩
الإجمالى	**٨١**	**١٠٠**	**١٤٣**	**١٠٠**

تكاد تتفق بعض التحليلات السابقة لبيانات الجدول السابق رقم (٧) مع بيانات رقم (٨) والذى يشير إلى توزيع جرائم الاختطاف بالمحافظات المصرية، وقد جاءت نسبة ارتكاب جرائم الاختطاف بمحافظة القاهرة، لسنة ٢٠١٣ فى المقدمة حيث بلغت (٢٩,٣٪)، فى حين كانت نسبتها (١٧,٣٪) سنة ٢٠١٢ أى بزيادة واضحة نظرًا لتزايد الانفلات الأمنى بها فى الفترة ما بين نهاية ٢٠١٢ حتى أواخر سنة ٢٠١٣ الفترة التى أعقبت ٣٠ يونيو وفض اعتصام رابعة. كما جاءت محافظة الجيزة بنسبة (٢١٪) سنة ٢٠١٢ و(٦,٢٪) سنة ٢٠١٣، وأيضًا محافظة القليوبية تصل نسبة جرام الاختطاف بها (٩,٥٪) سنة ٢٠١٣ و(٥٪) سنة ٢٠١٢. والملف للنظر ارتفاع نسبة جرائم الاختطاف بمحافظة المنيا بصعيد مصر وهى محافظة تزيد فيها نسبة الريف – عن المحافظات المصرية الأخرى – لتصل إلى (١٧٪) تقريبًا سنة ٢٠١٣، فى حين كانت (٤٪) سنة ٢٠١٢، وتليها محافظة قنا بجنوب مصر بنسبة (٧,٤٪) سنة ٢٠١٢، وشمال سيناء بنفس النسبة وفى نفس العام.

أما فى محافظة الإسماعيلية فترتفع فيها إلى حد ما نسبة جرائم الاختطاف لتصل إلى (٩٪) سنة ٢٠١٢ و (٣,٥٪) سنة ٢٠١٣، وهى من المحافظات التى انتشر بها فى السنوات الأخيرة تعدد حالات الاختطاف التى تتواتر فى حديث الأهالى عنها وكذلك بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعى، وبيانات المقابلات – كما سيأتى لاحقًا – ولكن يبدو أن كثيرًا من أهالي الإسماعيلية يستترون على بعض جرائم الاختطاف لذويهم، ولا يبلغون عنها الشرطة كثيرًا لانتشار نزعة القبلية، ولسرية التفاوض مع الخاطفين، وإمكانية عودة المخطوفين سالمين، كما حدث مع بعض رجال الأعمال

بالمحافظة، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات الشُرطية التى أفصحت عن أن الجرائم التى لا تصل إلى علم الشرطة تتراوح ما بين (٤٠ : ٦٤٪) ويعزى ذلك لعدة عوامل منها الخوف من التضرر الثانوى للجريمة، وعدم الرغبة فى الظهور أمام الشرطة وأجهزة الإعلام، وخوف المجنى عليه وذويه من الجانى وعصابته[٥٥].

ب - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للخاطفين

جدول (٩)

التوزيع النسبى لأعداد الخاطفين فى جرائم الاختطاف

السنوات / الأعداد فى كل جريمة	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
فرد واحد	٢٣	١٠	٢٢	٥.٧
فردان	٣٨	١٦.٤	٤٠	١٠.٣
ثلاثة أفراد	٣٦	١٥.٥	٥١	١٣.٢
أربعة أفراد	٥٦	٢٤	٧٦	١٩.٧
خمسة أفراد	٢٥	١٠.٨	٨٥	٢٢.٠٧
ستة أفراد	٢٤	١٠.٣	٣٠	٧.٧
سبعة أفراد	١٤	٦.١	–	–
ثمانية أفراد	١٦	٦.٨	٨	٢.٠٧
عشرة أفراد	–	–	١٠	٢.٥
خمسة عشر فردًا	–	–	١٥	٣.١
غير مبين	–	–	٤٨	١٢.٤
الإجمالى	**٢٣٢**	**١٠٠**	**٣٨٥**	**١٠٠**

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن الاختطاف جريمة منظمة، بل إن هناك ما يُسمى "صناعة الاختطاف"[٥٦]. ويتضح ذلك من خلال ارتفاع متوسط عدد المشاركين فيها، حيث يصل متوسط الخاطفين لكل جريمة ما يقرب ممن ثلاثة خاطفين المبلغ عنهم والواردة أسماؤهم فى محاضر الشرطة، هذا بخلاف الآخرين سواء كانوا من المراقبين أو المحرضين على الجريمة سواء للابتزاز أو الانتقام... الخ ويتأكد ذلك من أن (٢٢,٠٧٪) من جرائم الاختطاف التى وقعت سنة ٢٠١٣ اشترك فيها خمسة خاطفين، بينما كانت النسبة (١٠,٣٪) سنة ٢٠١٢، وما نسبته (٢٤٪) كانت الجرائم بمشاركة أربعة خاطفين سنة ٢٠١٢ و(٢٠٪) تقريبًا سنة ٢٠١٣، ويتضح من الجدول أن نسبة جرائم الاختطاف التى يرتكبها (٤ : ٦) خاطفين تقترب من (٥٠٪) من تلك الجرائم فى كل من عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣ فى حين تنخفض نسبة جرائم الاختطاف عن طريق فرد واحد من الخاطفين إلى (١٠٪) سنة ٢٠١٢ وحوالى (٨٪) سنة ٢٠١٣ ومعظمها حالات اختطاف أطفال للابتزاز الاقتصادى ووجود معرفة سابقة بين الخاطفين والمخطوفين، أو لبعض الخلافات حول الزواج بين بعض الخاطفين والمخطوفين أو من ذويهم.

وبالتالى يمكن استخلاص أن معظم جرائم الاختطاف يشترك فيها ثلاثة أفراد فأكثر مما يبرهن على وجود تشكيلات عصابية، وأن جرائم الاختطاف يسودها الطابع التشاركى بين الخاطفين وهو ما أكدته معظم الدراسات السابقة، وأيضًا التقارير الأمنية العالمية والمحلية، ومنها تقرير الأمن العام المصرى المنشور بتلخيص وافٍ فى جريدة الوطن فى سنة ٢٠١٢، وأيضًا تقرير إحصاءات الجريمة فى الوطن العربى، وتقرير حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة

بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين الصادر من الأمم المتحدة (اللجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان فى سنة ٢٠١٢).

جدول (١٠)

التوزيع النسبى للخاطفين طبقًا للحالة العمرية

السنوات / الفئات العمرية	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	١	٠.٤	٢٣	٥.٩
٢٠ : أقل من ٣٠ سنة	١٦	٧	٥٩	١٥.٣
٣٠ : أقل من ٤٠ سنة	١٢	٥.٢	٣٨	٩.٨
٤٠ : أقل من ٥٠ سنة	٢	٠.٩	٢٨	٧.٢
٥٠ : أقل من ٦٠ سنة	–	–	١٧	٤.٤
٦٠ سنة فأكثر	–	–	١٢	٣.١
غير مبين	٢٠١	٨٦.٦	٢٠٨	٥٤.٠٢
الإجمالى	٢٣٢	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

يشير كثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية والجنائية إلى أن نسبة الإجرام والسلوك الانحرافى تزيد أكثر بين فئة الشباب. وبتحليل على بعض البيانات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية، بشأن حركة الأنشطة الإجرامية بوحدة الأفراد الخطرين بجميع مديريات الأمن بالجمهورية وعدد (٣٠) مديرية منذ سنة ١٩٨٠ وحتى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٥م تبين ارتفاع نسبة المسجلين خطر من فئة الشباب (١٨ – ٣٠ سنة) حيث بلغت (٤٥,٢٪) من إجمالى الخطرين[٥٧]. وذلك لأن بعض العوامل

المجتمعية والأسرية تدفع البعض من الشباب للتعرض للجرائم ومنها العنف المجتمعى.

وبالرغم من أن النسبة الأكبر فى التوزيع النسبى للخاطفين طبقًا للحالة العمرية لهم غير مبينة بمصدر البيانات المنشورة بالجريدة موضع التحليل، ولكن يبدو أن الفئات العمرية أقل من أربعين عامًا أكثر من (٣٠٪) سنة ٢٠١٣ وما يقرب (١٤٪) سنة ٢٠١٢، وهو ما يدلل على أن كثيرًا من جرائم الاختطاف يرتكبها الشباب أكثر من غيرهم.

جدول (١١)

التوزيع النسبى للخاطفين طبقًا للحالة المهنية

السنوات / الحالة المهنية	٢٠١٢		٢٠١٢	
	ك	٪	ك	٪
طلاب مدارس وجامعات	٦	٢.٦	٥	١.٢
عاطلون	٤٢	١٨.١	١٢٧	٣٢.٩
فلاحون	٤	١.٧	٣	٠.٧٧
مهن حرة	٢٠	٨.٦	٣٥	٩.٠٩
مهن فنية	٢	٠.٩	١٩	٤.٩
ربات بيوت	١	٠.٤	٣	٠.٧٧
غير مبين	١٥٧	٦٧.٧	١٩٣	٥٠.١
الإجمالى	**٢٣٢**	**١٠٠**	**٣٨٥**	**١٠٠**

تؤكد بعض المقولات والتفسيرات النظرية إلى أن العاطلين عن العمل هم أكثر الفئات الاجتماعية ارتكابًا للجرائم بصفة عامة، وخاصة جرائم

الاختطاف الابتزازى والاقتصادى بصفة خاصة، حيث طلب الفدية والتمادي فيها كما يشير رواد نظرية بناء الفرص وخاصة كلوارد وأوهلين اللذين أكدا على أنه عندما تفتقر الفرص المشروعة (العمل) أمام العاطلين خاصة من الشباب المهيأ للعنف والخطورة، يبدأ التفكير والتخطيط فى الفرص غير المشروعة التى تساعد على ارتكاب جرائم الاختطاف الأكثر سرعة وسهولة فى ظل الانفلات الأمنى والتحلل القيمى والاجتماعى.

وتكشف بيانات الجدول السابق أن العاطلين الأكثر ارتكابًا لجرائم الاختطاف؛ حيث بلغت نسبتهم (٣٣٪) سنة ٢٠١٣ و(١٨,١٪) سنة ٢٠١٢، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع معدلات البطالة فى مصر خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعها من عدم استقرار سياسى واجتماعى أثر سلبًا على فرص الاستثمار والإنتاج. ويرتبط بالبطالة أيضًا أصحاب المهن الحره كالنجارة والسباكة وأعمال المقاولات وجميع هذه الأعمال تعتمد على العرض والطلب، ولا شك أن الظروف السياسية والاقتصادية السيئة تلعب دورًا فى خفض الطلب على فرص العمل وبالتالى تنتشر البطالة وترتفع معدلات الاختطاف.

وتتفق نتائج الجدول السابق مع نتيجة بعض الدراسات السابقة مثل دراسة "رضا عبد السلام"[٥٨] عن اقتصاديات الجريمة، والتى كشفت نتائجها عن أن أكثر من (٦٠٪) من السجناء كانوا إما فى حالة بطالة دائمة وإما أنهم يقومون بأعمال مؤقتة حيث يعملون يومًا ويتعطلون أيامًا. وكذلك تتفق هذه النتائج مع دراسة "عبد الكريم درويش"[٥٩]. والتى أشار فيها إلى أن جرائم الاختطاف يكون فيها المتهمون العاطلون هم الفئة الغالبة المرتكبة لتلك الجرائم. وكذلك تتفق مع الإحصاءات الواردة فى تقارير الأمن العام بوزارة الداخلية

المصرية، وإحصاءات الجريمة بالوطن العربى، والتى تشير إلى أن للبطالة دورًا واضحًا فى ارتكاب الجرائم بصفة عامة والاختطاف خاصة، حيث ارتكب المتعطلون عن العمل (١٨٪) من إجمالى الجنايات، و(٣٠٪) من جرائم السرقة بالإكراه(٦٠).

جدول (١٢)

التوزيع النسبى للدوافع الرئيسة وراء جرائم الاختطاف

السنوات / دوافع الاختطاف	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
الانتقام والثأر	١٣	١١.٦	٩	٥.٦٢
طلب الفدية	٤٥	٤٠.٢	٨٠	٥٠
السرقة	١٤	١٢.٥	٢٠	١٢.٥
الاغتصاب والسرقة	١١	٩.٨	١٣	٨.١
التوقيع على إيصالات أمانة	٧	٦.٢	٣	١.٩
استخدام الأطفال فى التسول	٢	١.٨	–	–
ذبح المخطوف لاستخراج كنز أثري	١	٠.٩	١	٠.٦٢
الإفراج عن أقارب الخاطفين المحبوسين على ذمة بعض القضايا	٣	٢.٧	٥	٣.١٢
الخلافات المالية بين الخاطفين والمخطوفين	٦	٥.٣	٧	٤.٤
سرقة أعضاء بشرية	–	–	١	٠.٦٢
المطالبة بتوفير فرص عمل	–	–	١	٠.٦٢
المساومة على الزواج من شقيقة المخطوف	–	–	١	٠.٦٢
غير مبين	١٠	٩	١٩	١١.٩
الإجمالى	١١٢	١٠٠	١٦٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى تعدد دوافع ارتكاب جرائم اختطاف الأشخاص وتأتى فى مقدمة هذه الدوافع الرغبة فى الحصول على المال المتمثل فى (طلب الفدية والتفاوض على قيمتها حسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمخطوف وذويه)، حيث ترتفع نسبة جرائم اختطاف الأشخاص بسبب طلب الفدية لتصل إلى (٥٠٪) سنة ٢٠١٣ فى حين كانت (٤٠,٢٪) سنة ٢٠١٢. ولو تمت إضافة دافع السرقة للمخطوف وأهله إلى هذه النسبة لأصبحت (٦٢,٥٪) سنة ٢٠١٣ مقابل (٥٢,٥٪) لسنة ٢٠١٢. وأيضًا للابتزاز الاقتصادى عند التوقيع على إيصالات أمانة لأصبحت (٦٥٪) تقريبًا سنة ٢٠١٣ وما يقرب من (٦٠٪) لسنة ٢٠١٢ وهو ما يتفق مع معظم النظريات المفسره للسلوك الانحراف بصفة عامة، وجرائم الاختطاف بصفة خاصة. كما أشارت نظرية الفرص الفارقة ونظرية الاختيار العقلانى وكيفية التبادل والتفاوض بشأن قيمة المختطفين، حيث يرى "إليوزانوني Eliozannoni" أن كثيرًا ما يكون الاختطاف "صفقة" تشمل طلب الفدية التى تختلف طبقًا لطبيعة المجرمين المتورطين ووضع ومكانة الضحية، وهو ما أكده أيضًا "مارك تيرنر" أحد المهتمين باقتصاديات الجريمة وإدارتها، فى حين أشار بيير بورديو إلى أن رأس المال الرمزى الناجم عن فكرة التبادل القائمة بين الجناه والضحايا وذويهم(٦١).

فى حين تبين من الجدول السابق أن الغرض من ارتكاب جريمة الاختطاف هو الانتقام والثأر من أهل المخطوف، تصل النسبة إلى (١٢٪) تقريبًا سنة ٢٠١٢ مقابل (٦٪) سنة ٢٠١٣، وللاغتصاب والسرقة (١٠٪) سنة

٢٠١٢ مقابل (٨,١٪) سنة ٢٠١٣، ولخلافات مالية بين الخاطفين والمخطوفين بنسبة (٥,٣٪) مقابل (٤,٤٪) عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وبالتالى يمكن استخلاص أن الدافع الرئيسى لارتكاب جرائم الاختطاف يتمثل فى طلب الفدية والرغبة فى الحصول على المال، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة، منها دراسة "ثائر أحمد"[٦٢] والتى أوضحت أن الحصول على المال جاء فى مقدمة أسباب الاختطاف بنسبة (٨٢,٥٪) ويليه العداوة والانتقام بنسبة (١٥,٨٪).

جدول (١٣)

الأساليب المستخدمة فى جرائم الاختطاف

السنوات / الأساليب المستخدمة	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
الأسلحة النارية وسيارات الخاطفين	٣٧	٤٥.٧	٥٠	٣٤.٩
الأسلحة النارية وسيارات المخطوفين	٩	١١.١	١٤	٩.٧
الدراجات البخارية	٢	٢.٥	٣	٢.٠٩
الأسلحة البيضاء والجنازير والتوك توك	٢	٢.٥	٦	٤.١
التوثيق بالحبال تحت تهديد السلاح	٣	٣.٧	٣	٢.٠٩
التخدير واقتياد المخطوفين لأمام مجهولة	١	١.٣	٤	٢.٧
إيقاف وتهديد الأتوبيسات السياحية	٢	٢.٥	–	–
اقتحام المنازل وخطف أصحابها	٣	٣.٧	١١	٧.٦
أساليب التحايل والخداع	٤	٥	١٤	٩.٧
التهديد بالسلاح والاحتجاز داخل الشقق	–	–	١	٠.٦٩
استخدام سيارات بعض المواطنين	–	–	١	٠.٦٩
غير مبين	١٨	٢٢.٢	٣٦	٢٥.١
الإجمالي	٨١	١٠٠	١٤٣	١٠٠

من خلال رصد بعض الأساليب التى يستخدمها الخاطفون لارتكاب جرائمهم، يأتى فى الصدارة استخدام السلاح الناري والذي انتشر بكثرة بين كثير من الفئات العمرية الصغيرة والتى لم تحصل بعد على بطاقة الهوية قبل حمل السلاح الناري لسهولته وإمكانية السيطرة على الآخرين به سواء من الضحايا أو ممن حولهم، وأيضًا لكثرة رواج وتجارة السلاح بعد أحداث ثورات ما يطلق عليه الربيع العربي وجلب الأسلحة من الدول المجاورة. ولذلك جاء استخدام الأسلحة النارية فى تنفيذ الاختطاف بنسبة (٤٦٪) سنة ٢٠١٢ مقابل (٣٥٪) سنة ٢٠١٣، وبعدها استخدام الأسلحة وسيارات المخطوفين (١١٪) و(١٠٪) فى عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هروب الكثير من المساجين والمحبوسين فى فترة الفراغ الأمنى، علاوة على الاستيلاء على الأسلحة من مراكز الشرطة ومديريات الأمن التى تم اقتحامها ساعد فى انتشار الأسلحة بين كثير من الشباب الراغبين فى فرض النفوذ والسيطرة واتساع نطاق الإجرام لحد الاختطاف والقتل لسهولة حمل السلاح واستخدامه حينذاك.

هذا وقد بلغت نسبة المخطوفين بأساليب التحايل والخداع خاصة للأطفال وبعض السيدات (١٠٪) تقريبًا سنة ٢٠١٣، فى مقال (٥٪) سنة ٢٠١٢، مما يبرهن على استخدام الخاطفين أساليب مبتكرة فى التحايل والخداع تفوق قدرات المخطوفين. فيما جاء أسلوب الخطف عن طريق اقتحام المنازل وخطف أصحابها بنسبة (٨٪) تقريبًا سنة ٢٠١٣ مقابل (٤٪) سنة ٢٠١٢، وهذا يعتمد على قوة الخاطفين وسطوتهم وبسط نفوذهم على الخاطفين حتى فى منازلهم ومقار عملهم.

جدول (١٤)

السياقات الاجتماعية المختلفة التى تمت فيها جرائم الاختطاف

السنوات / السياقات الاجتماعية	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
تواجد المخطوف بمفرده بالشارع	١٧	٢١	١٩	١٣.٢
تواجد المخطوف بصحبة آخرين بالشارع	٦	٧.٤	٤	٢.٧
تواجد المخطوف أمام منزله	١١	١٣.٦	١٦	١١.١
تواجد المخطوف داخل منزله	٣	٣.٧	١	٠.٦٩
الذهاب / العودة من المدرسة	٧	٨.٦	٢٩	٢٠.٢
الذهاب / العودة من العمل	٥	٦.٢	١٥	١٠.٤
فى وقت العمل	٦	٧.٤	٤	٢.٧
التواجد بأحد مواقف السيارات	١	١.٢	–	–
تواجد المخطوف داخل سيارته	٧	٨.٦	١٠	٦.٩
عند شراء بعض المستلزمات	٣	٣.٧	٤	٢.٧
فى حفلات الزفاف	١	١.٢	–	–
أثناء الرحلات السياحية	٢	٢.٥	١	٠.٦٩
غير مبين	١٢	١٤.٨	٤٠	٢٧.٩
الإجمالى	٨١	١٠٩٠	١٤٣	١٠٠

تحدث جرائم الاختطاف فى ظل نظام وسياق اجتماعى مضطرب، ويؤكد هذا ما سبقت الإشارة إليه من ملامح المسار السوسيولوجى للعنف والاختطاف بصفة عامة فالنظام الاجتماعى أو السياق الذى يحدث فيه الاختطاف يساعد على "التشكيلات العصابية – واللصوصية الاجتماعية"

وممارسة العنف[٦٣] حتى أمام المارة فى الشوارع وبصحبة الآخرين أو حتى داخل المنازل أو المزارع التى يمتلكونها.

يشير الجدول السابق إلى أن ما يزيد على خُمس جرائم الاختطاف بنسبة (٢١٪) سنة ٢٠١٢ و(١٣,٢٪) سنة ٢٠١٣ تمت أثناء تواجد المخطوفين بمفردهم بالشارع، و(١٤٪) تقريبًا و(١١,١٪) قد تم الاختطاف حين تواجدهم أمام منازلهم، ونسبة (٤٪) سنة ٢٠١٢ قد اختطفوا من داخل منازلهم، ومما يدل على المتابعة المستمرة للمخطوفين ورصد تحركاتهم. كما ترتفع نسبة الاختطاف من داخل السيارات الخاصة بالمخطوفين حيث بلغت نسبتهم (٩٪)، (٧٪) تقريبًا فى عامى ٢٠١٢، ٢٠١٣. وكذلك ترتفع نسبة الاختطاف أثناء الذهاب والعودة من المدرسة لتصل إلى (٢٠,٢٪) سنة ٢٠١٣ ونسبة (٩٪) سنة ٢٠١٢، مما يمثل تحديًا واضحًا لتشديد الرقابة الأمنية حول الطرق المؤدية للمدارس.

وتحدث جرائم الاختطاف أيضًا أثناء الذهاب إلى أو العودة من العمل، وأثناء وقت العمل حيث تصل إلى (١٤٪) تقريبًا سنة ٢٠١٢ و(١٣٪) سنة ٢٠١٣، مما يدل على الفراغ الأمنى أيضًا حول أماكن العمل سواء كانت أعمالًا حكومية أو قطاعًا عامًا أو حتى أعمالًا خاصة؛ حيث تم اختطاف أحد كبار القادة المسئولين بوزارة البترول من أمام إحدى الشركات الشهيرة التى يعمل بها.

وقد تمت جرائم الاختطاف فى ظل سياقات اجتماعية متنوعة مثل أثناء شراء بعض المستلزمات المنزلية بنسبة (٤٪)، (٣٪) سنة ٢٠١٢، سنة ٢٠١٣

على التوالى وكذلك أثناء الرحلات السياحية ولكن بنسب منخفضة لا تتعدى (٢,٥٪) فقط.

جدول (١٥)

مواقف رجال الشرطة حيال التبليغ عن جرائم الاختطاف

السنوات / دور رجال الشرطة	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
تحرير المخطوفين والقبض على الخاطفين أثناء الاختطاف	٣	٣.٧	٩	٦.٢٩
تحرير المخطوفين والقبض على بعض الخاطفين	١٠	١٢.٣	٢٨	١٩.٥
تحرير المخطوفين وضبط جميع الخاطفين خلال ساعات	١٧	٢١	١٩	١٣.٢
تحرير المخطوفين وضبط جميع الخاطفين خلال أسابيع	٢٠	٢٤.٧	٧	٤.٨
تحرير المخطوفين وضبط الخاطفين خلال شهر	٢	٢.٥	١	٠.٦٩
تحرير المخطوفين وهروب الخاطفين	٦	٧.٤	١٨	١٢.٥
ضبط الخاطفين بعد قتلهم للمخطوفين	١	١.٢	١٨	١٢.٥
ضبط الخاطفين بعد تركهم للمخطوفين	٦	٧.٤	١٢	٨.٣
لم يحرروا المخطوفين ولم يقبضوا على الخاطفين	١٥	١٨.٥	٢١	١٤.٦
غير مبين	١	١.٢	١٠	٦.٩
الإجمالى	٨١	١٠٠	١٤٣	١٠٠

أشار أحد مساعدي وزير الداخلية الأسبق إلى أن دور الشرطة فى هذه الجرائم تحديدًا يبدأ بعد وقوعها بوقت كبير يزيد على ٢٤ ساعة، حيث إن الأسرة لا يمكنها تحرير محضر بتغيب أحد أفرادها إلا بعد ٢٤ ساعة من اختفائه، وبعد مرور يوم من الاختفاء تكون المهمة بدأت تشق على رجال البحث الجنائى، لافتًا إلى أن ارتفاع معدل جرائم الاختطاف بهذا الشكل

المخيف حيث لا تكاد تمر ساعة واحدة إلا ونسمع عن حوادث الاختطاف حتى أنها بدأت تسيطر على المحاضر الرسمية فى أقسام الشرطة[٦٤].

ويشير الجدول السابق إلى أن رجال الشرطة قاموا بضبط الخاطفين بنسب كبيرة وصلت إلى (٦٦٪) سنة ٢٠١٢ مقابل (٦٠,٥٪) سنة ٢٠١٣، وذلك لأنه فى عام ٢٠١٣ انشغل جهاز الشرطة بالاحتجاجات والمطالب الفئوية سواء المالية أو الاجتماعية أو الصحية لهم على حساب الإجراءات الأمنية الشديدة وخاصة على الفئات شديدة الخطورة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى أن تحرير المخطوفين من قبضة الخاطفين بواسطة رجال الشرطة تم فى معظم الجرائم بواقع (٧٢٪) سنة ٢٠١٢ ونفس النسبة تقريبًا سنة ٢٠١٣، فى حين أن نسبة من لم يحرروا محاضر شرطة والتبليغ عن ذويهم كانت بنسبة (١٨,٥٪) سنة ٢٠١٢ و(١٤,٦٪) سنة ٢٠١٣، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة من أن نسبة ملحوظة من جرائم الاختطاف لا يتم إبلاغ الشرطة عنها، وتحرير محاضر بشأنها لعدة أسباب، منها: المحافظة على سرية المفاوضات بين الجناة وأهل الضحايا، أو للخوف من وسائل الإعلام وتناولها لهذه القضايا وتأثيرها على مكانة الأسر والأفراد وغيرها، وهو ما أكده "مقال صحفى بجريدة "المصريون" نشر بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٤" أن أرقام الاختطاف فى مصر تضاعفت فى عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣؛ حيث كانت (٨٥٦) حالة خطف رجال سنة ٢٠١٢، بينما بلغت (١٨٦٠) حالة خطف للأطفال والرجال سنة ٢٠١٣، وأن نسبة (٣٠٪) فقط من حالات الخطف يتم الإبلاغ عنها فى حينها، ونسبة (٧٠٪) تتأخر مما يعطل الإجراءات الأمنية خشية على أرواح المخطوفين[٦٥].

وهو ما يتفق إلى حد كبير مع ما أشارت إليه إحصاءات الجريمة بالوطن العربى والتسجيل الجنائي والتى أفصحت عن أن الجرائم التى لا تصل إلى علم الشرطة تتراوح ما بين (٤٠ - ٦٤٪) ويعزى ذلك لعدة عوامل منها الخوف من الضرر وعدم الرغبة فى الظهور أمام الشرطة وأجهزة الإعلام أو خوف المجنى عليه من الجانى[٦٦].

جدول (١٦)

المصير النهائى للمخطوفين

السنوات / مصير المخطوفين	٢٠١٢		٢٠١٣	
	ك	٪	ك	٪
العودة السالمة للأسرة بدون أضرار جسدية	٩٤	٧٦.٤	٧٨	٤٤.٠٦
العودة السالمة مع حدوث أضرار جسدية ومادية	١١	٩	٤٣	٢٤.٢
عدم العودة (مصير مجهول وغامض)	١٢	٩.٧	٢٣	١٢.٩
القتل	٦	٤.٩	٣٣	١٨.٦
الإجمالى	١٢٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠

يوضح الجدول السابق اختلاف المصير النهائي للمخطوفين، ويبدو التباين واضحًا والفروق ذات دلالة بين العودة السالمة بدون أضرار جسدية بنسبة (٧٦,٤٪) سنة ٢٠١٢ مقابل (٤٤٪) فقط سنة ٢٠١٣، وهو يثير بعض التساؤلات بشأن إحكام القبضة الأمنية فى سنة ٢٠١٣ كانت أشد منها فى سنة ٢٠١٢، ومع هذا عاد معظم المختطفين لذويهم سالمين دون حدوث أضرار جسدية ملحوظة، وهو ما يعزى كثيرًا لنجاح بعض عمليات التفاوض بين الجناة والضحايا وذويهم وإتمام الصفقة التبادلية، كما أشار بذلك "التوزانونى وروادنتى

تزينلى" ٢٠٠٦ من أن "حرفية المختطف فى خلق واقع عنيف حول مصير الضحية يساعد على إحداث القيمة التفاعلية والتبادلية وحسبما يقول "بيير بورديو سنة ١٩٩٨" أثناء تتبع عمليات الاختطاف يمكن تحويل البشر (الضحايا) إلى شيء آخر وهو الحصول على المال[٦٧].

هذا مع ملاحظة أن العودة السالمة مع حدوث أضرار جسدية ونفسية تبدو واضحة بنسبة (٢٤,١٪) سنة ٢٠١٣ عنها فى سنة ٢٠١٢ الذى تصل إلى (٩٪). ولا شك أن الاختطاف مع ما يعقبه الكثير من الأضرار النفسية والاجتماعية التى قد تؤدي إلى الإرهاب الاجتماعى والخوف من الجميع. ويلاحظ أن المصير المجهول لبعض المخطوفين بنسبة تصل إلى (١٣٪) سنة ٢٠١٣ و(١٠٪) سنة ٢٠١٢ فى حين أن قتل المخطوفين كان بنسبة كبيرة (١٩٪) سنة ٢٠١٣ مقابل (٥٪) سنة ٢٠١٢.

عاشراً: الدراسة الميدانية: عرض وتحليل

قام الباحثان بالتقصّى عن حالات اختطاف أشخاص بمحافظة الإسماعيلية وخصوصًا عقب ثورة يناير ٢٠١١، وأثمر هذا التقصّى سواء مع بعض رجال الأمن بالمحافظة، أو مع بعض قاطني هذه المدينة خاصة بعض طلاب الجامعة – سواء فى مرحلة الليسانس أو الدراسات العليا – عن التوصل إلى سبع حالات تم اختطافها وعادت لأسرها. وهذه الحالات التى تم اختطافها تمت مقابلة ثلاث منها، والأربع الباقية تم استيفاء بيانات قصة الاختطاف من المصدرين سالفى الذكر؛ حيث لاقى الباحثان صعوبات جمّة فى إقناع المخطوفين وذويهم بأن هذه البيانات الخاصة بجريمة الاختطاف لن تستخدم إلا

لغرض البحث العلمى فقط، ويعرض الباحثان لهذه المقابلات وفقًا للبيانات المتاحة عن ملابساتها، ثم يتم طرح بعض الدلالات الاجتماعية والاستنتاجات العلمية التى يمكن استنباطها من هذه المقابلات.

ويمكن سرد محتوى المقابلات التى تمت مع المختطفين السبعة وفق السياق التالى:

المقابلة الأولى

طالب بالمرحلة الثانوية عمره سبعة عشر عامًا، ينتمي لأسرة مكونة من أربعة أفراد، تقيم بحي السلام بمدينة الإسماعيلية. قام رجلان أحدهما قريب له باختطافه فى وقت الظهيرة عقب خروجه من مدرسته.

وبالرغم من أن منزله ليس بعيدًا عن مدرسته، فإن هذا لم يحول دون اختطافه. ولقد استخدم الخاطفان معه المخدر (الإسبراى)، واقتاداه إلى السيارة التى كانت بحوزتهما، ووضعاه فى حقيبة السيارة ونظرًا لتسلحهما لم يستطع أحد المارة مساعدته على الفرار من هذين المجرمين.

وعندما زال عنه تأثير المخدر وجد نفسه فى مكان لا يعرفه، ومع أناس غرباء عنه لم يرفقوا به، وإنما تعاملوا معه بقسوة شديدة وصلت فى أحيان كثيرة إلى الضرب المبرح. ولقد علمت أسرته بعد خمس ساعات من اختطافه، وذلك عن طريق أحد شهود العيان الذى شاهد الواقعة، ولم يستطع تحريره خوفًا على حياته، وعلى الطالب.

قام الخاطفان بالاتصال التليفوني بأسره الطالب للتفاوض معها لدفع فدية قدرها خمسون ألف جنيه، وتم تحديد المكان والميعاد. ولقد كان للشرطة دور كبير فى تحرير هذا الطالب من خاطفيه، وذلك من خلال تعاونها مع

أسرته، ومراقبة الاتصالات المتكررة التى تمت بين أفراد الأسرة والخاطفين وتتبعها لمعرفة أماكن تواجدهما.

ومن الجدير بالذكر أن مساعدة الأهالي لأفراد الشرطة فى سرد أوصاف الخاطفين بدقة، وكذا السيارة التى يستقلانها كان لها أكبر الأثر فى القبض عليهما، وذلك بعد التوصل لأحدهما وهو قريب للطالب، وعلى إثر ذلك اعترف بجريمته وأرشد عن شريكه قبل أن يتسلموا الفدية من أسرة الطالب. ولقد تعرَّض الطالب للتعذيب والضرب والمعاملة القاسية طوال يومى الاختطاف، بالإضافة إلى إيداعه فى مكان غير نظيف لا يصلح للإقامة الآدمية. وفى النهاية رجع الطالب لأسرته بعد تحرير الشرطة إياه من خاطفيه ليجد أمه وقد أصابتها صدمة عصبية شديدة جعلتها تلازم الفراش مدة طويلة.

المقابلة الثانية

صاحب هذه الحالة طفل عمره ست سنوات بالصف الأول الابتدائى، ووالده رجل أعمال شهير يمتلك محلًا كبيرًا للسلع الغذائية بمدينة الإسماعيلية، وتتكون أسرته من خمسة أفراد. وفى أحد الأيام كان الطفل يلعب بالشارع الكائن به هذا المحل، إذ بشابين جامعيين – لديهما محل اتصالات أمام المحل الخاص بوالد الطفل – يقومان باختطافه، ووضعه فى حقيبة السيارة حتى لا ينكشف أمرهما.

استمر الطفل مختطفًا لمدة أربعة أيام، وأثناء هذه المدة قام أحد الخاطفين بالاتصال التليفونى بوالد الطفل، نظرًا لأنهما يعرفانه جيدًا، حيث أكد له أنه يمكن إرسال ابنه إليه فى أسرع وقت بشرط دفع مبلغ خمسين ألف جنيه. وافق والد الطفل على ذلك، ودفع الفدية المطلوبة، إلا أن حماقة الخاطفين

جعلتهما ينشغلان فى ترتيبات استلام الفدية من والد الطفل، وتركا الطفل داخل حقيبة السيارة مما أصابه باختناق فى التنفس مات على أثره. ولمّا لم يعد الطفل لأسرته، بعد دفع الفدية أبلغ والده الجهات الأمنية بذلك، والتى قامت بتكثيف تحرياتها عن هذه الواقعة، والتى طالت بعض الوقت، وفي النهاية تم ضبط الخاطفين، وتقديمهما للعدالة.

المقابلة الثالثة

سيدة عمرها خمسة وعشرون عامًا، حاصلة على بكالوريوس تجارة، وتقيم مع زوجها فى شقة بمدينة الإسماعيلية، ويقترب دخلهما الشهرى من ثلاثة آلاف جنيه مما يساعدها على شراء بعض المشغولات الذهبية، والتى فى العادة تستعملها أثناء خروجها باستمرار.

وذات يوم استقلت هذه السيدة سيارة تاكسى من أمام جامعة قناة السويس (الجامعة الجديدة)، ولم يدُر بخلدها أن السائق أحد أفراد عصابة تقوم باستدراج الزبائن واختطافهم من خلال هذه الوسيلة، وتساعده فى ذلك سيدة منتقبة تقف فى الطريق الذى يسير فيه بناء على اتفاق بينهما، ثم تحاول إيقافه بغرض توصيلها لأحد الأماكن. وهذا السيناريو هو الذى حدث مع هذه السيدة بالفعل. فبعد تحرك التاكسى بفترة وجيزة وجدت إحدى السيدات المنتقبات تريد ركوب التاكسى معهما، فاستأذنها السائق فى ذلك من خلال سلوك درامى، فوافقت على ركوبها معهما.

وبعد أن ركبت هذه السيدة المنتقبة صديقة سائق التاكسى قامت برش المخدر فى وجه هذه السيدة لتخديرها وشل حركتها، حتى يتمكنا من تنفيذ غرضهما. وبالفعل أخذا السيدة إلى طريق الإسماعيلية – بورسعيد، حيث

جرّدوها من جميع المشغولات الذهبية، وسرقوا ما معها من نقود. وبالرغم من أن هذه السيدة كانت – حينئذ – حاملا فى شهرها الثامن، فإن هذا لم يشفع لها لدى الخاطفين اللذين تركوها فى الطريق العام ملقاة على الأرض فى حالة من فقدان الوعى (الغيبوبة) تحت تأثير المخدر، وتركا لها تليفونها المحمول لما علما أن به خاصية التتبع.

وبعد مرور أربع ساعات من ركوبها هذا التاكسى استيقظت السيدة فوجدت نفسها فى حالة إعياء شديد بسبب أنها حامل وتعرضت للتخدير، بالإضافة للخوف الشديد الذى انتابها لأنها وجدت نفسها وحيدة فى هذا المكان ولا يوجد من يطمئنها فاتصلت على الفور بزوجها، وحكت له ما حدث، فما كان منه إلا أن حضر إليها واصطحبها لمنزلهما ولم يتم ضبط الجناة.

المقابلة الرابعة

رجل أعمال عمره أربعة وخمسون عامًا، حاصل على مؤهل متوسط، ومقيم بجوار ميدان شامبليون بمدينة الإسماعيلية، ويعانى من عدة أمراض مزمنة فى مقدمتها ارتفاع ضغط الدم والسكر. تم اختطافه من قبل خمسة أفراد عقب خروجه من الكافتيريا الخاصة به متوجهًا بسيارته إلى المنزل فى تمام الساعة التاسعة مساءً، حيث فوجئ بهذا التشكيل العصابى المكون من هؤلاء الأفراد ينطلقون خلفه، وقاموا بمحاصرة سيارته عن طريق إيقافها بالقوة، حيث وضعت سيارة أمامها، وأخرى خلفها، وبالتالى أوقفوه عمدًا، وحاول مقاومتهم باليد إلا أنهم ضربوه بقوة وهددوه بالسلاح.

وأثناء مطاردتهم إياه، اتصل تليفونيًا بمدير الكافتيريا التى يملكها وقال له: "أنا باتثبّت فى العربية"، وبعد هذه الجملة انقطع الاتصال بينه وبين مديره الذى أبلغ بدوره أسرة رجل الأعمال باختطافه.

ولقد استمر الاختطاف لمدة أربعة أيام متواصلة، وكان الخاطفون يعاملونه بطريقة سيئة جدًا، ويقدمون له طعامًا قليلًا وسيئًا، كما قاموا بسرقة تليفوناته المحمولة التى بحوزته، واتصلوا بأسرته، واشترطوا عليها دفع فدية قدرها (٢٥٠) ألف جنيه لإطلاق سراحه، وبشرط عدم إبلاغ الشرطة عن عملية الاختطاف. وبالفعل التزمت أسرة رجل الأعمال بما تم الاتفاق عليه، ودُفعت الفدية للخاطفين، وتم إطلاق سراحه بدون تدخل الجهات الأمنية.

المقابلة الخامسة

هو رجل أعمال، عمره سبع وأربعون عامًا، حاصل على دبلوم فنى، ويعيش مع أسرته المكونة من ستة أفراد، بمنطقة "البعالوة" التابعة لمدينة القصاصين بمحافظة الإسماعيلية.

ولقد تم اختطافه من داخل مزرعته الموجودة بزمام محافظة الإسماعيلية، وذلك بعدما تركه عامل المزرعة، وذهب لمدينة الإسماعيلية لشراء بعض الاحتياجات، إلا أنه فوجئ بدخول أربعة أشخاص فى المزرعة، وأشهروا سلاحهم فى وجهه، واقتادوه بسيارتهم إلى مكان غير معلوم. وبعد فترة قصيرة اتصلوا بأسرته، وطلبوا منهم مليون جنيه فدية مقابل عودته سالمًا وحاولت أسرة رجل الأعمال التفاوض مع الخاطفين حتى تم تخفيض قيمة الفدية إلى (٥٠٠) ألف جنيه. ولقد كان الخاطفون يعاملونه معاملة طيبة أثناء الأيام الثمانية التى

ظل معهم فيها، ولم يعذبوه مطلقًا، وبعد دفع الفدية التى تم الاتفاق عليها أطلقوا سراحه وعاد لأسرته، ولم يتم القبض على الخاطفين.

المقابلة السادسة

طالب جامعى عمره اثنان وعشرون عامًا، وأسرته مكونة من أربعة أفراد، وتقيم بالإسماعيلية، تم اختطافه أثناء عودته إلى منزله ليلًا من قِبل خمسة مسلحين بسلاح نارى، وكانت معهم سيارة لإتمام عملية الاختطاف.

اقتاد الخاطفون الطالب الجامعي إلى منطقة عشوائية بمدينة الزقازيق، وظل بها يومين، حيث كانوا يعاملونه بطريقة آدمية، ولم يقوموا بضربه أو تعذيبه. وبعد يومين من اختطافه، اتصل الخاطفون تليفونيًا بأسرته، وطلبوا منها دفع مبلغ مليون ونصف جنيه لإطلاق سراحه.

قامت أسرة المخطوف بإبلاغ جهاز الشرطة، والذى تعاون مع الأسرة بشكل كبير. وفى تلك الأثناء ساورت الطالب فكرة الهرب من الخاطفين، وتمكن بالفعل من الهرب قبل دفع الفدية، وأرشد الطالب رجال الشرطة على أوصاف ومكان الخاطفين مما ساعدهم على سرعة القبض عليهم.

المقابلة السابعة

طالب بالمرحلة الإعدادية، عمره ثلاثة عشر عامًا، ينتمى لأسرة كبيرة الحجم، ميسورة الحال ووالده أمين حزب سياسى، ويقيم مع أسرته بمنطقة المحسمة بالإسماعيلية.

وذات يوم كان هذا الطالب موجودًا مع اثنين من زملائه بالشارع الذى يقيم فيه، حيث فوجئ بخمسة أفراد يسألونه عن عنوان وهمى لا يعرفه، وكانت

هذه هى الحيلة التى استدرجوه بها، وأدخلوه السيارة التى يستقلونها بالقوة وحاول الطالب الفرار منهم عن طريق الجرى، ولكنه عجز عن ذلك، ولم يستطع زملاؤه تقديم أى مساعدة له نظرًا لصغر سنهم وقلة خبرتهم، إلا أنهم أرشدوا أفراد الشرطة إلى مواصفات الخاطفين وسيارتهم.

استمر اختطاف الطالب لمدة عشرة أيام، وبعد يوم واحد من عملية الاختطاف، قام الخاطفون بالاتصال التليفونى بوالد الطالب، وطلبوا منه فدية قدرها مليون جنيه. وقامت أسرة الطالب بالتفاوض مع الخاطفين لخفض المبلغ إلى خمسين ألف جنيه، ولقد كان الغرض من التفاوض مع الخاطفين كسب الوقت حتى تستطيع الشرطة تحديد مكان تواجدهم وبسرعة ضبطهم.

ولقد عاش الطالب فترات عصيبة أثناء اختطافه، حيث تعامل الخاطفون معه بطريقة سيئة للغاية من خلال الضرب والتهديد والشتائم المتكررة، وقلة الطعام والشراب، حيث كانوا يعطونه رغيفًا واحدًا يوميًا، وكوب ماء يستخدمه فى اليوم للشرب والوضوء، والتهديد بقطع إصبعه وإرساله إلى والده، مما ساهم فى تدهور حالته النفسية، واستدعى ذلك عرضه على طبيب نفسى عقب عودته لعلاجه من هذه الأزمة ولتخفيف ما ترتب عليها من آثار سلبية.

قامت الشرطة بتحديد مكان الخاطفين عن طريق التليفون المحمول، وكذلك من خلال التحقيق الشامل والدقيق مع شهود العيان على واقعة الاختطاف سواء من زملاء الطالب أو غيرهم وداهمت الشرطة مقر الخاطفين وقبضت على رجلين وامرأة كانوا موجودين بالمقر، فى حين مازال إثنان منهم هاربين.

حادى عشر: النتائج والتوصيات

- تباينت أنماط جرائم الاختطاف فى المجتمع المصرى والمنشورة بجريدة الأهرام لعامى ٢٠١٢ - ٢٠١٣ من حيث عدد المخطوفين، وإن كانت نسبة كبيرة من هذه الجرائم (٥٠,٤٪) عام ٢٠١٢ و(٦٧,٨٪) عام ٢٠١٣ اختطف فيها فرد واحد، وباقي هذه الجرائم اختطف فيها ما بين فردين إلى تسعة أفراد مما يُشير إلى غلبة التشكيلات العصابية فى تنفيذ هذه الجرائم وأنها تعتبر من الجرائم المنظمة.
- إن غالبية المخطوفين كانوا من الذكور (٨١,٣٪) و(٧٥,٧٪) لعامى ٢٠١٢، ٢٠١٣ وتنتمى أعمارهم إلى فئتى الأطفال والشباب، إلا أن الأطفال دون عشر سنوات جاءوا فى المرتبة الأولى، حيث اقتربت نسبتهم إلى نصف إجمالى المختطفين، ومعظمهم من تلاميذ المدارس الابتدائية.
- اشتملت هويّات المخطوفين على تنوع كبير، حيث شملت على الترتيب: تلاميذ بالمدارس، ونساء (فتيات وسيدات)، وأصحاب المهن الحرة، والعاملين بالمهن الفنية، وأحفاد وأبناء رجال الأعمال، ورجال الشرطة والسياح الأجانب، وأطفالا دون سن المدرسة، ورجال أعمال وطلاب وخريجى الجامعات.
- ساد الطابع الحضرى على جرائم الاختطاف، وتصدّر إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) باقى أقاليم الجمهورية من حيث ارتفاع معدلات جرائم الاختطاف به وجاءت محافظة الجيزة فى المقدمة، وتلتها محافظة القاهرة، ثم محافظات الإسماعيلية، وقنا،

وشمال سيناء، والقليوبية، والشرقية فى ترتيب متقدم عن باقى محافظات الجمهورية.

- إذا كان عدد جرائم الاختطاف محل الدراسة (٨١) جريمة، وعدد الخاطفين (٢٣٢) لعام ٢٠١٢، و (١٤٣) جريمة، وعدد الخاطفين (٣٨٥) لعام ٢٠١٣ فإن هذا يعنى أن ارتكاب جريمة الخطف يستلزم (٢,٨) فرد وهذا النمط من الجرائم لا يتم بشكل فردى مثل بعض الجرائم المنتشرة فى مجتمعنا، وإنما يغلب على هذه الجرائم الطابع التشاركى المنظم إلى حد كبير.
- تبين أن ما يقرب من خُمس هذه الجرائم ارتكبها عاطلون فى عام ٢٠١٢، وثلث هذه الجرائم عام ٢٠١٣، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين البطالة (وما يترتب عليها من الفقر والفراغ) وارتكاب جرائم الاختطاف.
- تعددت الدوافع الكامنة وراء ارتكاب جرائم الخطف، ومن أهمها: طلب الفدية (الحصول على المال)، والسرقة، والانتقام والثأر، والاغتصاب، والتوقيع على إيصالات أمانة، والخلافات المالية بين الخاطفين والمخطوفين، واستخدام الأطفال المخطوفين فى التسول، إلا أن طلب الفدية شكل الدافع الأبرز بين هذه الدوافع السابقة، مما يشير إلى طغيان القيم المادية على شخصيات الخاطفين ومحاولاتهم للحصول على المال بأي وسيلة ممكنة، حتى لو كان ذلك على حساب أرواح البشر صغارًا أم كبارًا، ذكورًا أم إناثًا، أقارب أم غرباء.

- استخدم الخاطفون أساليب متعددة لتنفيذ جرائمهم، جاء فى مقدمتها استخدام السلاح النارى واستقلال سياراتهم وسيارات المخطوفين، ويضاف إلى هذا استخدام أسلوب التحايل مع المخطوفين، بالإضافة إلى التوثيق بالحبال تحت تهديد السلاح، واقتحام المنازل وخطف أحد أفراد الأسرة، واستخدام الدراجات البخارية والأسلحة البيضاء والجنازير، وكذلك القيام باستخدام أسلوب تخدير المخطوفين ووضعهم فى سيارات واقتيادهم لأماكن مجهولة، وتوقيف الأتوبيسات السياحية تحت تهديد السلاح وخطف بعض السُياح والمرشدين المرافقين لهم.
- تنوعت السياقات الاجتماعية والمواقف الحياتية التى تواجد فيها الضحايا، ولكن مما يقرب من ثلث المخطوفين فى عامى ٢٠١٢ – ٢٠١٣ كانوا متواجدين بالشارع إما منفردين وإما بصحبة آخرين والباقون تم اختطافهم إما أمام منزلهم، أو أثناء الذهاب إلى أو العودة منه، وأثناء شراء بعض مستلزمات الأسرة، وخلال القيام بالرحلات السياحية، وحضور حفلات الزفاف.
- قام رجال الشرطة بتحرير المخطوفين فى الغالبية العظمى من هذه الجرائم (٧٢٪) عام ٢٠١٢، (٥٨٪) لعام ٢٠١٣، وضبط الخاطفين، ولكن فى عدد قليل منها لم يستطع رجال الأمن القيام بذلك للعديد من الأسباب قد يكون منها نقص المعلومات المتوافرة لديهم عن الخاطفين، أو الخطورة الإجرامية والتسليح المكثف لدى مرتكبى هذه الجرائم، أو لتأخير إبلاغهم بوقوع هذه الجرائم... الخ.

- كانت العودة السالمة للأسرة هى المصير النهائى للغالبية العظمى من المخطوفين، وإن كان بعضهم قد تعرّض لأضرار جسدية ونفسية. ورغم تتبع الجُناة لضبطهم وتحرير المخطوفين، إلا أن بعض المخطوفين فى هذه الجرائم (٩,٧٪) لعام ٢٠١٢، و(١٣٪) لعام ٢٠١٣ ظل مصيرهم مجهولًا ولم يعودوا لأسرهم، وقلة قليلة أخرى بواقع (٤,٩٪) لم يكتف الخاطفون بعملية الاختطاف وإنما قاموا بقتلهم عام ٢٠١٢، ولكن نسبة هؤلاء زادت عن ذلك بكثير حيث بلغت (١٨,٦٪) عام ٢٠١٣.

كما يمكن تحديد أهم النتائج التى أسفرت عنها مقابلات الحالات فيما يلى:

- يأتى الأطفال وطلاب المدارس ورجال الأعمال فى مقدمة ضحايا جرائم الاختطاف، ويتفق هذا مع بيانات الجدول (٦).
- احتل طلب الفدية من قبل الخاطفين المرتبة الأولى من بين دوافع الاختطاف، وظهر هذا فى جميع حالات الدراسة باستثناء الحالة (٣) والتى تم اختطافها بغرض السرقة وتتفق هذه النتيجة مع بيانات الجدول (١٢).
- نتيجة للضعف الأمنى واختلال منظومة القيم وصلت جرائم الاختطاف إلى أبشع حالات الجرأة على القانون، وعلى حقوق الغير لدرجة أن يختطف الشخص من داخل مزرعته كما فى الحالة (٥)، وهذا دليل واضح على أن الرغبة فى الحصول على المال قد تُنسي صاحبها مرارة توقيع العقوبة إذا تم القبض عليه، ولذا نجد الخاطفين لا يُعيرون العقوبات أو القوانين أدنى اهتمام.

- تنتشر حالات الاختطاف بين الذكور والإناث، فهى لا تقتصر على جنس بعينه وإنما المعيار فى النهاية هو مقدار الفدية الذى يتسلمه الخاطفون، فنجد أن غالبية الحالات كانت من الذكور، والحالة (٣) فقط هى التى تمثل الإناث.
- بالرغم من أن المجتمع المصرى متدين منذ قديم الأزل، وأنه ينتمى لمجتمعات الشرق ذات الأعراف والتقاليد والقيم التى تحُضّ على الحياء والشهامة والمروءة، فإن بعض جرائم الاختطاف تُجافى هذه الأعراف فعلى سبيل المثال الحالة (١) نجد شخصًا قد غاب ضميره وأعماه حب المال عن العلاقة القرابية التى تربط بينه وبين الضحية، فهما قريبان، أى تجمعهما أصول عائلية واحدة. والحالة (٢) أيضًا والتى فيها أقدم شابان جامعيان على اختطاف ابن جارهما، ولم يرحما طفولته أو يخافا على حياته، ومن أجل الحصول على المال وضعاه فى حقيبة سيارتهما فمات بسبب الاختناق (أى أن بين الجُناة والضحايا سابق معرفة وجيرة فى آن واحد).
- لم تكن المرأة بمنأى عن الاشتراك فى جرائم الاختطاف، سواء كان المختطف ذكرًا كما فى الحالة (٧) أو كانت المخطوفة أنثى كما فى الحالة (٣).
- رغم أن الظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى فى غاية السوء خصوصًا منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فإن قلوب وعقول الخاطفين امتلأت بالجشع، ويظهر ذلك فى قيمة الفدية التى تُطلب ممن أسر المخطوفين، وكأنها جميعها أسر ذات مستوى اقتصادى

مرتفع. والحال لا يختلف كثيرًا سواء كان المخطوف ينتمى لأسرة فقيرة أو أسرة ميسورة الحال. فلقد تراوحت قيم الفدية المطلوبة ما بين حد أدنى (٦٠) ألف جنيه، مرورًا بـ (٢٥٠) ألف جنيه و(٥٠٠) ألف جنيه، وانتهاء بمليون ونصف جنيه وهذا يتناقض مع مستوى المعيشة للأسر المصرية التى يعيش معظمها تحت خط الفقر.

- كان لجهاز الشرطة دور إيجابى فى جميع جرائم الاختطاف المبلغ عنها، وقام رجال الشرطة بالقبض على الجُناة، باستثناء الحالة (٧) والتى تم القبض فيها على ثلاثة منهم ولاذ اثنان بالفرار.
- جاء استخدام السلاح النارى مع استقلال سيارات الخاطفين فى صدارة الأدوات الأساسية المستخدمة فى ارتكاب جرائم الاختطاف، ويتضح هذا فى الجرائم الخاصة بالحالات (٤، ٥، ٦) بالإضافة إلى استخدام بعض الأدوات المساعدة كالمخدر كما فى الحالتين (١، ٣) وأسلوب الحيلة كما فى الحالة (٧) وتتفق هذه النتيجة مع بيانات الجدول (١٣).
- أما فيما يتعلق بأسلوب معاملة الخاطفين مع المخطوفين، فكانت فى معظمها سيئة تراوحت بين الشتائم والضرب والتهديد والتعذيب وقلة الطعام وانتهاءً بهدم الكيان الإنسانى وقتله ممن خلال وضع الضحية فى حقيبة السيارة مما ساعد على اختناق الضحية وموتها (الحالات ١، ٢، ٣، ٤، ٧).
- عاد غالبية الضحايا لأسرهم باستثناء الحالة (٢) ولكن غالبيتهم أصابتهم أضرار جسدية مثل الحالتين (١، ٤) وبعضهم أصابته أضرار

نفسية وعصبية بسبب الاختطاف إضافة للأضرار المادية، ولوحظ هذا فى الحالتين (٣، ٧). وتتفق هذه النتيجة مع بيانات الجدول (١٦).

وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج سواء كانت مستمدة من تحليل المضمون أو من خلال المقابلات التى تمت مع بعض المخطوفين توصى بما يلى:

- ضرورة التكثيف الأمنى والدوريات المتحركة وزيادة أعدادها أمام المدارس خاصة طوال العام الدراسى، نظرًا لأن النتائج كشفت عن اختطاف كثير من تلاميذ المدارس.
- العمل على توافر فرص العمل للشباب المصرى بمختلف فئاته وتخصصاته على أن يستثمر وقته فيما يفيده ويفيد مجتمعه على حد سواء، ومن ثم يقل عدد العاطلين فى المجتمع، وتقل معدلات ارتكابهم للجرائم عامة، وجرائم الخطف على وجه الخصوص.
- ضرورة تغليظ العقوبة والإسراع بتنفيذها وتطوير التشريعات الخاصة بذلك خصوصًا فيما يتعلق بالجرائم المنظمة، والتى تشترك فيها العصابات الإجرامية.
- العمل على اصطحاب ومرافقة فرق أمنية مدربة على أعلى مستوى للأفواج السياحية سواء فى المناطق السياحية والأثرية أو أثناء انتقالهم من مكان لآخر.
- القيام بإجراء البحوث الاجتماعية والدراسات الميدانية وعقد المؤتمرات لدراسة ظاهرة اختطاف الأشخاص من المنظور السوسيولوجى، حتى يتسنى اقتراح الحلول العلمية لمواجهتها.

المراجع والهوامش

١ - مصطفى علوى سيف الأمن والتنمية فى النظرية والتطبيق، مجلة النهضة، العدد السادس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص ٨.

٢ - لمزيد من التفاصيل انظر:

- أحمد محمد أبوزيد، التنمية والأمن، ارتباطات نظرية، (فى)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فى الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، فبراير ٢٠١٣، ص ص ٢١٩ ، ٢٦٨.

- عبد السلام أحمد محمد أبو سمحه، مشمولية الأمن فى الفكر النبوى، دراسة تحليلية فى وثيقة المدينة، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (٢١)، العدد (٥١)، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، مارس ٢٠١٢، ص ٢٨.

- عبد الغفار شكر، العلاقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية، جريدة الأهرام، القاهرة، السبت ١٣ ديسمبر ٢٠١٤، ص١١.

3 - Rodanthi Tzanelli, Capitalizing on Value, Towards a Sociological Understanding of Kidnapping, Sociology, Vol. (40), No. (5), 2006, pp. 929-947.

٤ - يوسف محمد الصوانى، التحديات الأمنية للربيع العربى، من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربى، العدد (٤١٦)، السنة (٣٦)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٣٣.

٥ - الجمعية العامة للأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان (اللجنة الاستشارية)، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين، الدورة العاشرة، ١٨-٢٢ فبراير ٢٠١٣، ص ٥.

6 - See too:

- Keith Soothill et. al., Kidnapping, A Criminal Profile of Persons Convicted 1979-2001, Behavioral Sciences and Law, Vol. (84), 2007, pp. 25-26.

- Minwoo Yun and Mitchel Roth, Terrorist Hostage, Taking and Kidnapping, Using Script Theory to Predict the Fate of a Hostage, Studies in Complicit Terrorism, Vol. (31), 2008, pp. 736 - 748.

- الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى)، تقرير عن التعاون الدولى فى منع الاختطاف ومكافحته والقضاء عليه وتوفير المساعدة للضحايا، الدورة الثانية عشرة، فيينا، مايو ٢٠١٣، ص ٣.

٧ - لمزيد من التفاصيل عن هذه الإحصاءات انظر،

- إيمان رجب، الأمن والتنمية... التأثير المتبادل، مجلة أحوال مصرية، العدد (٥٣)، صيف ٢٠١٤، ص ص ١١٢ - ١١٧.

- جريدة الوطن، ملخص وافٍ عن معدلات الجريمة فى مصر طبقًا لتقارير الأمن العام فى مصر، http://www.alwatan.com/News/crime.

- هانى بركات، ٨٥٦ حالة خطف فى عام واحد، جريدة الأهرام، القاهرة، السبت ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٩.

- مصطفى النجار، فى تقرير التنافسية العالمية عن السياحة والسفر، مصر تتراجع للمركز ١٤٠ فى الأمن والأمان، جريدة الأهرام، القاهرة، الخميس ٢٨ مارس ٢٠١٣، ص ١٧.

8 – http://www.almogaz.com/News/crime.

9 - Rodanthi Tzanelli, Capitalizing on Value Towards a Sociological Understanding of Kidnapping, op. cit., p. 942.

١٠ - انظر فى هذا الشأن على سبيل المثال،

- مدونة المنتدى المصرى الحر، الناس فيما يخطفون مذاهب، ١٣ نوفمبر ٢٠١١.

- http://Kidnapping.Uslegal.com/Elements-sttesh.gsszdhi.dpuf.

١١ - انظر على سبيل المثال وليس الحصر ما يلى،

- هبة حسين (تحقيق)، تعدد الجرائم وهرب الجناة، خاطفون بدرجة احتراف، جريدة الأهرام، الاثنين ٢٠١٣/٩/٩، ص ٨.

- محمد عبد اللطيف، زيادة جرائم المرأة بعد الثورة – الخطف والسرقة والإتجار فى السلاح للرجال، ملحق جريدة الأهرام، الجمعة ٢٠١٣/٦/٢١، ص ٢.

- خالد المطعنى (تحقيق)، بعد أن تحول إلى ظاهرة فى جميع المحافظات، خطف الأطفال والنساء والسيارات "حرابة" تستوجب تغليظ العقوبة، جريدة الأهرام، الجمعة ٢٠١٣/٥/٢٤، ص ٤٣.
- المواطنون يدفعون ثمن خطف البنات، جريدة الأهرام، الاثنين ٣٠١٣/٥/٦، ص ٣٠.
- عماد المهدى، أزمة الاختطاف... قراءة متأنية ودروس مستخلصة، جريدة الأهرام، الأربعاء ٢٠١٣/٥/٢٩، ص ١١.
- سعدية شعيب، المخطوفة... هل هى ظالمة أم مظلومة؟ ملحق جريدة الأهرام، الجمعة ٢٠١٣/١٢/٦، ص ٥.
- أشرف مفيد، أكبر جريمة "خطف"، جريدة الأهرام، الأربعاء ٢٠١٣/٥/٢٩، ص ١٠.
- محمد يوسف تهامى، عقوبة الخطف والاغتصاب وهتك العرض، جريدة الأهرام، السبت ٢٠١٣/١/٢٢، ص ١٩.
- سيد صالح، ٩٣ ألف مسجل خطر حسب بيانات الداخلية، مصر تحت رحمة البلطجة، ملحق جريدة الأهرام، الجمعة ٢٠١٣/١/١١، ص ٥.
- صبرى الجندى (تحقيق)، نبتدى منين الاستثمار أم الأمن؟، جريدة الأهرام، السبت ٢٠١٣/٥/١٨، ص ٤.
- محمود عيسى، الأم والاقتصاد والخيوط المتبادلة، جريدة الأهرام، الثلاثاء ٢٠١٣/١٠/٨، ص ١٠.
- المنتدى المصرى الحر (تحقيق صحفى)، جرائم الاختطاف تختلط فيها السياسة بالمقامرة بالفلوس بحثًا عن الشهرة وأشياء أخرى، الأحد ٢٠١١/١١/١٣.
- محمد شومان، محمد عبد الحميد (تحقيق صحفى)، الاختطاف لطلب الفدية ورعب فى الشارع المصرى، موقع اليوم السابع، مايو ٢٠١٤.

١٢ – ناجى محمد سليم هلال، ضحايا الجريمة، دراسة اجتماعية على عينة من ضحايا جرائم السرقة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (٢٠)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٩٨.

13 - Rodanthi Tzanelli, Capitalizing on Value, op. cit., p. 929.

14 – Ibid., p. 930.

15 - Ibid., p. 934.

16 - Ibid., p. 940.

17 - Anthonia M. Essien, Ema Effion Ben, The Socio-Religious Perspective Kidnapping and Democratic Sustainability in Akwa Ibom State, International of Humanities and Social Science, Vol. (3), No. (4), Special Issue, February 2013, pp. 273-284.

١٨ – ثائر أحمد، ظاهرة خطف الأشخاص، دراسة ميدانية فى دائرة إصلاح العراقية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

(متاح ملخص لهذه الرسالة على الموقع الإلكترونى):

http://www.al-sagerrint.Blogspot.com.

19 - Keith Soothill, Brian Frances, Kidnapping, A Criminal Profile of Persons Convicted, 1979-2001, op. cit., pp. 69-84.

20 – Ibid., p. 83.

21 - Carmen Elvira, Marcela Ossa, Family Functioning, Coping and Psychological Adjustment in Victims and Their Families Following Kidnapping, Journal of Traumatic Stress, Vol. (16), No. (1), February 2003, pp. 107-112.

٢٢ – فرنسيس هديسون، المرأة والجريمة، (ترجمة)، ريهام حسين إبراهيم، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

٢٣ – محمود عبد الرشيد بدران، أحمد محمد السيد، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة، تأصيل نظرى ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

٢٤ – سامح فوزى، قراءة فى التصور التنموى الرئاسى الجديد، السياسة لا ينبغى أن تنفصل عن الاقتصاد، مجلة أحوال مصرية، السنة (١٢)، العدد (٥٣)، صيف ٢٠١٤، ص ٩١.

٢٥ – محمود عبد الرشيد بدران، أحمد محمد السيد، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢٦ - علـى ليلـه، تآكـل الـرفض الـشبابى، تـأملات مـع بدايـة ألفيـة ثالثـة، (فـى)، الـشباب ومستقبل مصر، (تحرير)، محمود الكردى، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم علم الاجتمـاع، كليـة الآداب، جامعـة القـاهرة، ٢٩ -٣٠ أبريـل ٢٠٠٠، مركـز البحـوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٤.

٢٧ - مديحـة أحمد عبادة، خالد كاظم أبو روح، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسى فى الحياة اليومية، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، مركز قضايا المرأة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٧٥ - ٧٦.

٢٨ - جان بودريار، روح الإرهاب، (ترجمة)، بدر الدين عرودكى، مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠، ص ص ٧٢ - ٧٣.

٢٩ - بُرهـان غليـون، اغتيـال العقـل، محنـة الثقافـة العربيـة بـين الـسلفية والتبعيـة، الطبعـة الثالثة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٠.

٣٠ - أحمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهـة والـشفافية والفـساد، مطبوعـات مركـز البحـوث والدراسـات الاجتماعيـة، كليـة الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

٣١ - فرانك ويليامز، مارلين ماك شانى، السلوك الإجرامى، النظريات، (ترجمة وتعليق)، عدلى السمرى، (تقديم)، محمد الجوهرى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ٢٥٢.

٣٢ - زيـن العابـدين مخلـوف، الجـرائم المعلوماتيـة، رؤيـة اجتماعيـة، مجلـة الآداب والعلـوم الإنسانيـة، الجزء الثانى، العدد (٥٨)، كلية الآداب، جامعة المنيا، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٥٢١.

٣٣ - المرجع السابق، ص ٥٢٣.

٣٤ - السيد يسين، مخاطر التفكك الاجتماعى فى السياق الثورى، (فى)، ٢٥ يناير الشعب على منصة التاريخ، تنظير مباشر لأحداث الثورة، القاهرة، المركز العربى للبحوث، ٢٠١٣، ص ص ٥٢٣ - ٥٢٤.

٣٥ – أنتونى جيدنز، الجريمة والمجتمع المحلى، (فى)، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، (ترجمة)، أحمد زايد، محمد محى الدين، (مراجعة وتقديم)، محمد الجوهرى – سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠، ص ١٢٥.

٣٦ – أنتونى جيدنز، بعيدًا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، (ترجمة)، شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٨٦)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ٤٣ – ٤٤.

37 - Rodanthi Tzanelli, op. cit, p. 940.

٣٨ – للاستزادة حول نظرية الفرص المتباينة انظر:

– عدلى السمرى وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، الطبعة الثانية، الأردن، دار المسيرة، ٢٠١٤.

– علاء سليمان أحمد حنبظاظه، جرائم العنف فى المملكة العربية السعودية، دراسة اجتماعية على عينة من مرتكبى جرائم العنف فى منطقة مكة المكرمة، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٦٨ – ١٧٣.

- Rodanthi Tzanelli, Capitalizing on Value, op. cit. pp. 940-941.

39 - Minuroo Yum, Mitchel Roth, Terrorist Hostage-taking and kidnapping, Using Script Theory to Predict the Fate of a Hostage, op. cit., p. 737.

٤٠ – عبد العزيز بن على الغريب، نظريات علم الاجتماع، تصنيفاتها واتجاهاتها وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة، دار الزهراء، الرياض، السعودية، ٢٠١٢، ص ص ٣٨٤ – ٣٨٥.

41 - Rodanthi Tzanelli, op. cit., pp. 939-940.

42 - George Ritzer, Contemporary Sociological Theory and its Classical Roots, McGraw Hill, 2003, pp. 167-168.

٤٣ – جون سكوت، جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة)، أحمد زايد وآخرون، (مراجعة وتقديم)، محمد الجوهرى، العدد (١٨٧٦)، المجلد الأول، المركز القومى للترجمة، ٢٠١١، ص ٥٧.

٤٤ – أنتونى جيدنز، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، (ترجمة)، أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٢٨.

٤٥ – عبيد الله عبد الله، جريمة الاختطاف بين الشريعة والقانون، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد السابع، العدد الأول، السنة السابعة، ٢٠٠٦، ص ص ٧٦ – ٧٧.

٤٦ – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- http://www.arabsquma.com/SHow.Thread.php.p=58238.

– فاطمة الزهراء جزار، جريمة اختطاف الأشخاص، مرجع سابق.

- Rodanthi Tazanelli; op. cit., p. 932.

٤٧ – نادر عبد العزيز شافى، جريمة الخطف، القصد الجُرمى يحدد العقوبة، مجلة الجيش، العدد (٢٢٩)، تموز ٢٠٠٤.

- http://www.Lebarmy.gov.lb/ar/News/?47744.ujc3y30nNEa.

48 - Anthony Giddes, Central Problems in Social Theory, Action, Structure and Contradiction in Social Analysis, University of California Press, Berkeley and Los Angles, California, 1994, p. 225.

٤٩ – جان بودريار، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص ٣.

٥٠ – انظر عرضًا مختصرًا لهذا التقرير فى، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان (٢٣، ٢٤) الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع – صيف ٢٠١٤، ص ص ٢٧٩ – ٢٨٣.

٥١ – عبد الفتاح بهيج عبد الدايم، مرجع سابق، ص ص ١٦٥-١٦٦.

52 - Andrea Siegel, Rabe and the Arab question in L. A. Arieli's Allah Karim, And Aharon Reuveni's, Devastation, A Journal of Jewish Women's Studies and Gender Issues, NASHIM, 2012, pp. 110-118.

53 - Kieth Soathill, Brian Francis, Kidnapping, op. cit., p. 78.

٥٤ – لمزيد من التفاصيل حول تزايد معدلات الجريمة بالمناطق الحضرية يمكن الرجوع للمصادر التالية:

- عباس أبو شامه عبد المحمود، محمد الأمين البشرى، إحصاء الجريمة فى الدول العربية، مصادرها وجمعها وتحليلها، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص ٤٩.

- مايك ديفيز، كوكب العشوائيات، (ترجمة وتقديم)، ربيع وهبه، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

- Keith Soathill and Brian Fran Cis, Kidnapping, A Criminal Profile of Persons Convicted, op. cit., pp. 80-90.

٥٥ - عباس أبو شامه، محمد الأمين البشرى، إحصاء الجريمة، مرجع سابق، ص ٥٠.

٥٦ - لمزيد من التفاصيل حول صناعة الاختطاف كجريمة منظمة يمكن الرجوع للمصادر التالية،

- الجمعية العامة للأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين، اللجنة الاستشارية، الدورة العاشرة، ١٨- ٢٢ فبراير ٢٠١٣.

- Minwoo Yun and Mitchel Roth, Terrorist Hostage, op. cit.
- Rodanthi Tazanelli, Capitalizing on Value, op. cit, P. 933.

٥٧ - لمزيد من التفاصيل عن تزايد حالات الإجرام بين فئات الشباب يمكن الرجوع للمصادر التالية،

- أحمد فلاح العموش، الشباب تحت الخطورة، (فى)، الأمن فى مجتمع الخطورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، الرياض، ٢٠٠٥.

- عباس أبو شامة، محمد الأمين البشرى، إحصاءات الجريمة، مرجع سابق.

٥٨ - رضا عبد السلام، اقتصاديات الجريمة، هل يخضع السلوك الإجرامى لحسابات التكلفة والعائد؟ دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية، مطبعة جامعة المنصورة، ٢٠٠٣، ص ١٤٨.

٥٩ - عبد الكريم أبو الفتوح درويش، بطالة الشباب وعلاقتها بالجريمة وكيفية مواجهتها، رؤية مستقبلية، (فى)، السكان والتنمية وقضايا الشباب فى الدول العربية، المؤتمر

السنوى الحادى والثلاثون، القاهرة، المركز الديموجرافى، ٢٦ – ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١، ص ٣.

٦٠ – غادة عبد الله (تحقيق)، مع ارتفاع معدلات الجريمة والبلطجة – ٦٥٪ من المجرمين بلا سوابق، جريدة الأهرام، الثلاثاء ٤ يونيو ٢٠١٣، ص ٥.

61 - Rodanthi Tzanelli, Capitalizing on Value, op. cit, p. 934.

٦٢ – ثائر أحمد، ظاهرة خطف الأشخاص، مرجع سابق.

٦٣ – ناجى محمد سليم هلال، ضحايا الجريمة، مرجع سابق، ص ص ١٢٣ – ١٢٤.

٦٤ – اليوم السابع (تحقيقات وملفات)، دراما حوادث الاختطاف فى مصر أبطالها النساء وضحاياها المشاهير ورجال الأعمال... الشرطة تتحرك بعد ٢٤ ساعة من الحادث، السبت ٣١ مارس ٢٠١٢. متاح على الموقع الإلكترونى:

- http://www.youm7.com/News/Newsprint?newid=640936.

٦٥ – فاطمة الزهراء جزار، جريمة اختطاف الأشخاص، مرجع سابق.

٦٦ – عادل عامر، ظاهرة خطف الأطفال فى مصر، ٢٦ أبريل ٢٠١٤، متاح على الموقع الإلكترونى:

- http://elmesryoom.com/D8%AF%.

67 - Rodanthi Tzanelli, Capitalizing on Value, op. cit., pp. 935-936.s.

KIDNAPPING IN EGYPTIAN SOCIETY

Abdel Maaboud Abdel Rassoul
Khalaf Abdel Salam

The study aims to present and analyze kidnap crimes in Egypt in 2012 and 2013. The phenomenon is approached sociologically. With reference to the deteriorating conditions after the 25th of January Revolution The Study adopts a Comparative method and content analysis technique of Kidnap Crimes published in AL Ahram Newspaper during 2012 and 2013. 81 Crimes in 2012. and 143 in 2013 are analyzed Some of The Kidnapped Victims and Their Families in Ismailia Governorate Were interviewed.

The Study reveals that most of the kidnap crimes were for ransom, committed in the capital and major cities, and were done by unemployed individuals.